

أثر الحصة السوقية على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق
عمان المالي (دراسة تحليلية على شركات الأدوية الأردنية)

**Impact the Market Share on Profitability of public
shareholding companies listed on Amman Stock
Exchange (Analytical Study on the Jordanian
Pharmaceutical Companies)**

إعداد

أيمن علي سليمان سليمان

إشراف

الدكتور إبراهيم علي القاضي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في المحاسبة

قسم المحاسبة والتمويل

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

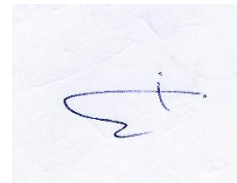
آب - 2017

تفويض

أنا الموقع أدناه "أيمن علي سليمان سليمان" أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ
من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث
والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: أيمن علي سليمان سليمان

التاريخ: 2017 / 8 / 19



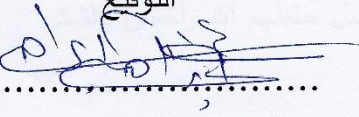
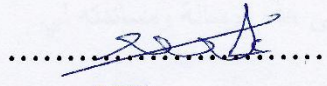

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

"أثر الحصة السوقية على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي (دراسة تحليلية على شركات الأدوية الأردنية) ."

وأجيزت بتاريخ 2017/8/19

التوقيع	الجامعة	أعضاء لجنة المناقشة
	الشرق الأوسط	د. إبراهيم علي القاضي / مشرفاً
	الشرق الأوسط	د. عبد العزيز فريد صايمة/ رئيساً
	الجامعة الهاشمية	أ.د. وليد زكريا صيام / عضواً خارجياً

شكر وتقدير

الشكر لله تعالى أولاً وأخيراً والحمد له تعالى الذي يسر لي وأعانني على إتمام هذه

الدراسة وعلى كل ما أنعم به علينا،،،

أما بعد، فأتوجه بالشكر والعرفان إلى أساتذتي الأفاضل حفظهم الله وأخص بالشكر

والتقدير الدكتور إبراهيم القاضي الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه الرسالة ومساندته لي

وتوجيهاته القيمة في إتمام هذا العمل كما أتوجه بالشكر لرئيس وأعضاء لجنة المناقشة

الموقرة والشكر موصول إلى والديّ الذين كان لدعمهما المادي والمعنوي لي أكبر الأثر في

إنجاز هذه الرسالة.

ولا يفوتني أن أشكر زميلي وابن عمي عمر إبراهيم سليمان الكبيسي.

الباحث

ايمن علي سليمان

الكبيسي

الاهداء

إلى الذي دعمني وشجعني...

والدي الغالي المهندس علي الكبيسي حفظه الله ورعاه

إلى والدتي ... إجلالاً وحناناً

إلى أخواتي ... حباً واعتزازاً

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل

جزاكم الله خيراً

الباحث

ايمن علي سليمان الكبيسي

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان.....	أ
التفويض.....	ب
قرار لجنة المناقشة.....	ج
شكر وتقدير.....	د
الاهداء.....	هـ
قائمة المحتويات.....	و
قائمة الجداول.....	ط
قائمة الاشكال.....	ي
قائمة الملاحق.....	ي
ملخص الدراسة باللغة العربية.....	ل
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية.....	ن
الفصل الاول: خلفية الدراسة واهميتها	
المقدمة.....	2
مشكلة الدراسة.....	4
أسئلة الدراسة وفرضياتها.....	4
اهداف الدراسة.....	6
اهمية الدراسة.....	6
الأهمية النظرية.....	6
الأهمية التطبيقية.....	7
حدود الدراسة.....	7
محددات الدراسة.....	7
مصطلحات الدراسة.....	8

الفصل الثاني: الأدب النظري والدراسات السابقة

12المقدمة
12واقع الصناعة الدوائية والطبية في الأردن
16الربحية:
16مفهوم تعظيم الربحية
19مؤشرات الربحية
22أهداف تعظيم الربحية
24الحصة السوقية
24مفهوم الحصة السوقية
25أهمية الحصة السوقية
27تحليل الحصة السوقية
30العوامل المؤثرة على الحصة السوقية
31مؤشرات قياس الحصة السوقية
31الحصة السوقية الاجمالية
32الحصة السوقية النسبية (الشركات الاعلى قيمة)
32الحصة السوقية النسبية (الشركات الرائدة)
33حصة السوق المستهدف
34الدراسات السابقة
47ملخص الدراسات السابقة
50التعليق على الدراسات السابقة
51ما يميز هذه الدراسة

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

53مقدمة
53منهج الدراسة
53مجتمع الدراسة وعينتها
54مصادر جمع المعلومات
55أنموذج الدراسة

56	الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة.....
----	--

الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

58	المقدمة
58	وصف متغيرات الدراسة.....
59	المتغير المستقل: الحصة السوقية
60	المتغير التابع: ربحية الشركات.....
63	تصنيف الحصة السوقية لشركات الأدوية الأردنية.....
64	العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة.....
65	اختبار الفرضيات
65	اختبار الفرضية الأولى.....
66	اختبار الفرضية الثانية
68	اختبار الفرضية الثالثة

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

71	نتائج الدراسة.....
72	توصيات الدراسة
74	قائمة المراجع
74	اولا: المراجع العربية.....
78	ثانيا: المراجع الاجنبية.....
84	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	محتوى الجدول	رقم الجدول - رقم الفصل
15	ترتيب مساهمة المنتجات الصيدلانية ضمن القطاعات الاقتصادية	(2-1)
59	الاحصاءات الوصفية لمتغير الحصة السوقية	(4-1)
60	الاحصاءات الوصفية لمتغير العائد على رأس المال العامل	(4-2)
61	الاحصاءات الوصفية لمتغير العائد على الأصول	(4-3)
62	الاحصاءات الوصفية لمتغير العائد على حقوق الملكية	(4-4)
63	متوسط الحصة السوقية لشركات الأدوية والانحراف المعياري لها	(4-5)
64	مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة	(4-6)
65	نتائج اختبار أثر (الحصة السوقية) على العائد على رأس المال العامل في شركات الصناعات الدوائية الاردنية	(4-7)
67	نتائج اختبار أثر (الحصة السوقية) على العائد على الأصول في شركات الصناعات الدوائية الاردنية	(4-8)
68	نتائج اختبار أثر (الحصة السوقية) على العائد على حقوق الملكية في شركات الصناعات الدوائية الاردنية	(4-9)

قائمة الأشكال

الصفحة	محتوى الشكل	رقم الشكل - رقم الفصل
14	حصة القيمة المضافة للمنتجات الصيدلانية ضمن القطاعات التحويلية	(2-1)
14	مساهمة المنتجات الصيدلانية في الصادرات الوطنية	(2-2)
28	مصفوفة الحصة السوقية / النمو: الحصة السوقية	(2-3)
55	أنموذج الدراسة	(3-1)

قائمة الملاحق

رقم الملحق	محتوى الملحق	الصفحة
(1)	مخرجات التحليل الإحصائي	84
(2)	مدخلات التحليل الإحصائي	93

أثر الحصة السوقية على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي (دراسة تحليلية على شركات الأدوية الأردنية)

إعداد

أيمن علي سليمان الكبسي

إشراف

الدكتور إبراهيم علي القاضي

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر الحصة السوقية لشركات الصناعات الدوائية الأردنية في ربحيتها. وقد أجريت هذه الدراسة على جميع شركات الأدوية والصناعة الطبية والتي تم تداول أسهمها في سوق عمان المالي للفترة (2010 - 2015) والبالغ عددها ست شركات. حيث تم حساب الحصة السوقية والتي تمثل المتغير المستقل من خلال قسمة الإيرادات التشغيلية الخاصة بكل شركة من الشركات عينة الدراسة على الإيرادات التشغيلية للقطاع الدوائي، وكذلك ربحية الشركات والتي تم قياسها بكل من العائد على رأس المال العامل، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية والتي تمثل المتغير التابع، وقد تم عرضها بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الخاصة بشركات الصناعات الدوائية الأردنية، وللفترة (2010 - 2015). وقد تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) (Statistical Package for the Social Sciences) لمعالجة البيانات الأولية، حيث تم استخدام النسب المئوية والتكرارات والأوساط الحسابية والوسيط والانحرافات المعيارية وأكبر وأقل قيمة؛ وذلك بهدف وصف متغيرات الدراسة، كما تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضيات الدراسة. وتمثلت أهم نتائج الدراسة بما يلي:

1. وجود علاقة سالبة بين الحصة السوقية والعائد على رأس المال العامل، بينما كانت العلاقة

موجبة بين الحصة السوقية وكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

2. لا يوجد أثر للحصة السوقية (نسبة مبيعات الشركة إلى مبيعات قطاع الصناعات الدوائية ككل)

على العائد على رأس المال العامل والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في شركات

الصناعات الدوائية الاردنية.

الكلمات المفتاحية: الحصة السوقية، الربحية، العائد على رأس المال العامل، العائد على الأصول، العائد

على حقوق الملكية، شركات الصناعات الدوائية الاردنية.

Impact the Market Share on Profitability of public shareholding companies listed on Amman Stock Exchange (Analytical Study on the Jordanian Pharmaceutical Companies)

Prepared by

Aymen Ali Sulaiman

Supervised by

Dr. Ibrahim Ali Alqadi

Abstract

This study aims to reveal the impact of the market share of Jordanian pharmaceutical companies on their profitability.

This study was conducted on all pharmaceutical industrial companies in Jordan, whose shares have been traded on the Amman Stock Exchange during the period (2010 - 2015). They are six companies. The market share, which represents the independent variable, was calculated by dividing the operating income of each sample company by the operating income of the medical sector. As well as the profitability of the companies, which were measured by the return on working capital, return on assets and return on equity, represent the dependent variables, it has been presented based on the annual financial statements of Jordanian pharmaceutical industrial companies, for the period (2010-2015). The statistical package for social sciences (SPSS) has been used to address the initial data, the percentages, repetitions, arithmetic, median, standard deviations, and largest and lowest values, all were used, describe the study variables, the simple linear regression analysis to test the study hypotheses of were used. The main results of the study were as follows:

1. There is a negative correlation between market share and return on working capital. While the correlation between market share and return on assets and return on equity was positive.
2. There is no effect of market share (Percentage of sales of the company to pharmaceutical sector sales as a whole) on return on working capital, return on assets, and return on equity in Jordanian pharmaceutical companies.

Keywords: Market Share, Profitability, Return on Working Capital, Return on Assets, Return on Rquity, Jordanian Pharmaceutical Companies.

الفصل الاول

خلفية الدراسة وأهميتها

(1-1) المقدمة

(1-2) مشكلة الدراسة

(1-3) أسئلة الدراسة وفرضياتها

(1-4) أهداف الدراسة

(1-5) أهمية الدراسة

(1-1-5) الأهمية النظرية

(2-1-5) الأهمية التطبيقية

(1-6) حدود الدراسة

(1-7) محددات الدراسة

(1-8) مصطلحات الدراسة

الفصل الاول

خلفية الدراسة وأهميتها

(1-1) المقدمة

تعتبر الربحية أحد أهم المصطلحات في عالم التجارة والاعمال، إذ تعتبر الربحية أهم مؤشرات الكفاءة والسلامة المالية للوحدة الاقتصادية. ولا تزال دراسة العلاقة بين الحصة السوقية وبين الربحية من المسائل البحثية الهامة في إدارة الأعمال الاستراتيجية في العالم. حيث ان زيادة الضغوط على إدارة الشركات لاتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب تحتم على المديرين فهم هذه العلاقة بشكل جيد، حيث تعتبر كيفية زيادة الأرباح التجارية في عالم الأعمال التنافسية اليوم من أهم التحديات التي تواجه المديرين، ولتحقيق ذلك، يحتاج المديرون إلى فهم العوامل التي تزيد من الربحية في شركاتهم.

ومن أجل النجاح، يتعين على الشركات أن تقوم بتحديد العوامل التي تؤثر على ربحيتها، وأن تعتمد على هذه العوامل في تحديد أهدافها. وتعتبر الحصة السوقية واحدة من اهم العوامل التي تسعى إليها العديد من الشركات دائماً لتحقيق الربحية. إلا أنه على الرغم من مرور عقدين من الزمن على ظهور الدراسات المنشورة الأولى التي أظهرت العلاقات الإيجابية بين هذين المتغيرين، إلا ان أهمية هذه العلاقة لا تزال بحاجة إلى مزيد من البحوث والدراسات. وفهم أسباب الربحية هو محور الدراسات التي أجريت على الشركات التجارية. ويستند النهج المميز للسياسات التجارية إلى الأهداف والاستراتيجيات الموضوعية من أجل أداء أفضل يؤدي بدوره إلى المزيد من الأرباح (Chandler, 1962).

وعلى الرغم من الدراسات التي تشير إلى أن الوحدات التجارية التي لديها حصة صغيرة من السوق مربحة جداً، إلا أن معظم البحوث التي أجريت سابقاً تظهر علاقة إيجابية ذات دلالة بين حصة الشركات في السوق وربحيته. ويعتقد معظم الخبراء أن ارتفاع الحصة السوقية سوف يؤدي إلى المزيد من الأرباح، ولكن النتائج الأخيرة تشير إلى أن العلاقة بين هذين يعتمد على السياق التنافسي والاستراتيجي وأن النتائج ربما تكون خاطئة نتيجة لسوء المقاييس المستخدمة في هذه الأبحاث (Ritz, 2008, 589).

وتشير النظريات التنافسية لـ Acher and Jacobson (1985) إلى وجود علاقة خاطئة بين الحصة السوقية والربحية، وتشير هذه النظريات إلى أن العلاقة بين حصة الشركات في السوق وربحيته أضعف بكثير من أن تبرر ضرورة العمل على زيادة الحصة السوقية (Moones and Garkaz, 2014).

ويقول Moones and Garkaz (2014, 3) أن عوامل مثل الأداء السابق للشركة، والنمو قصير الأجل للشركة، والأنشطة العامة للاقتصاد ونمو الصناعة هي ما يؤثر في ربحية الشركة، ولخص في نموذج أن العلاقة بين الحصة السوقية والربحية تعتمد على القيود للنظريات الإحصائية، وحالما يتم تخفيف هذه القيود، ليس هناك علاقة بين الحصة السوقية والربحية.

ولهذا الغرض، تسعى هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين الحصة السوقية والربحية في الشركات. وبما أن الأبحاث التجريبية لدراسة العلاقة بين حصص السوق من الشركات والربحية قد أدت إلى نتائج مختلفة، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحديد هذه العلاقة في السوق الأردني من خلال دراستها في قطاع الصناعات الدوائية الأردنية.

(1-2) مشكلة الدراسة

أظهرت العديد من الدراسات والابحاث التي حاولت التوصل إلى العلاقة بين الحصة السوقية والربحية، نتائج متناقضة حول هذه العلاقة، حيث توصلت بعضها إلى وجود أثر كبير للحصة السوقية على ربحية الشركات، فيما توصلت دراسات أخرى إلى عدم وجود مثل هذا الاثر، ومن هنا فان هذه الدراسة جاءت للتحقق من هذه العلاقة في السياق الاردني، وتتمثل مشكلة الدراسة في الكشف عن أثر الحصة السوقية على ربحية الشركات الصناعات الدوائية، وبناءً عليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال التالي:

ما أثر الحصة السوقية على ربحية شركات الادوية الاردنية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي؟

(1-3) أسئلة الدراسة وفرضياتها:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيس التالي:

هل يوجد أثر للحصة السوقية (نسبة مبيعات الشركة إلى مبيعات قطاع الصناعات الدوائية ككل) على ربحية شركات الصناعات الدوائية الاردنية (العائد على رأس المال العامل، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية)؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الاسئلة الفرعية التالية:

1. هل يوجد أثر للحصة السوقية على العائد على رأس المال العامل في شركات الصناعات الدوائية

الاردنية؟

2. هل يوجد أثر للحصة السوقية على العائد على الاصول في شركات الصناعات الدوائية الاردنية؟
3. هل يوجد أثر للحصة السوقية على العائد على حقوق الملكية في شركات الصناعات الدوائية الاردنية؟
- وبناءً على أسئلة الدراسة فإنه يمكن صياغة فرضياتها على النحو التالي:

الفرضية الأولى (Alternative Hypothesis) Ho1:

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ للحصة السوقية (نسبة مبيعات الشركة إلى مبيعات قطاع الصناعات الدوائية ككل) على العائد على رأس المال العامل في شركات الصناعات الدوائية الاردنية.

الفرضية الثانية Ho2:

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ للحصة السوقية (نسبة مبيعات الشركة إلى مبيعات قطاع الصناعات الدوائية ككل) على العائد على الاصول في شركات الصناعات الدوائية الاردنية.

الفرضية الثالثة Ho3:

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ للحصة السوقية (نسبة مبيعات الشركة إلى مبيعات قطاع الصناعات الدوائية ككل) على حقوق الملكية في شركات الصناعات الدوائية الاردنية.

(1-4) أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في الكشف عن أثر الحصة السوقية لشركات الصناعات الدوائية الاردنية في ربحيتها، فيما تتمثل الاهداف الفرعية للدراسة بالآتي:

1. تحديد أثر الحصة السوقية على العائد على رأس المال العامل في شركات الصناعات الدوائية الاردنية.

2. تحديد أثر الحصة السوقية على العائد على الاصول في شركات الصناعات الدوائية الاردنية.

3. تحديد أثر الحصة السوقية على العائد على حقوق الملكية في شركات الصناعات الدوائية الاردنية.

(1-5) أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة من خلال جانبين أولاً الأهمية النظرية وثانياً الأهمية التطبيقية.

(1-1-5) الأهمية النظرية

تأتي الأهمية النظرية لهذه الدراسة في دعمها للدراسات والبحوث النظرية في مجال اهمية الحصة السوقية وأثرها على ربحية شركات صناعة الادوية الأردنية وربما تضيف جانباً نظرياً للاستفادة منها من قبل الباحثين في هذا المجال والتي يتوقع أن يكون لها إضافة جديدة للمكتبة العربية إضافة لكل الباحثين الذين يريدون متابعة بحوثهم في هذا المجال مستقبلاً.

(5-1-2) الأهمية التطبيقية

تأتي الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة من قطاع الصناعات الدوائية، والذي يعتبر من أهم القطاعات في الاقتصاد الأردني، كما تأتي أهميتها في تناولها للحصة السوقية ودورها في ربحية الشركات، والتي من الممكن أن توفر نتائجها ارضية هامة لمتخذي القرار في شركات الصناعات الدوائية حول جدوى البحث عن أسواق جديدة أو التوسع في الأسواق الحالية.

(6-1) حدود الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على الحدود التالية:

حدود زمنية: تقتصر الدراسة على الفترة من 2010 إلى 2015.

حدود مكانية: تقتصر هذه الدراسة على شركات الصناعات الدوائية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

(7-1) محددات الدراسة

تمثل ندرة المراجع والدراسات المتعلقة بموضوع الحصة السوقية التي تناولت شركات الصناعات الدوائية في الأردن وأثرها على ربحية هذه الشركات من أهم المحددات والصعوبات التي واجهت الباحث.

(1-8) مصطلحات الدراسة

الحصة السوقية:

ورد في الادب العديد من التعريفات للحصة السوقية، فقد عرفها (O'Regan, 2002) بأنها نسبة مبيعات الشركة إلى اجمالي مبيعات القطاع في فترة محددة، وعرفها (Pearce and Robinson, 2003) بأنها مبيعات الشركة منسوبة إلى مبيعات المنافسين.

ويعرفها الباحث بأنها نسبة مبيعات الشركة إلى مبيعات قطاع الصناعات الدوائية في الاردن ككل.

الربحية:

هي العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركات والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، وتعتبر إحدى أدوات الحكم على كفاءتها، وفعاليتها في استخدامها لمواردها (Hughes et al., 2008). كما عرفها (Burja, 2011) القدرة على تحقيق العائد من جميع الأنشطة التجارية لمنظمة أو مؤسسة. فإنه يدل على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الربح باستخدام جميع الموارد المتاحة في السوق. ويشير (Abdul Rahman, 2017) إلى ان الربحية هي قدرة الشركة على توليد الأرباح كعائد على الأموال المستثمرة، وهي تعكس نسب الربحية والوضع التنافسي للشركة بالإضافة إلى جودة الإدارة. كما وتعكس نجاح أو فشل الشركة.

وسيتم قياسها اجرائياً بالعوائد التي تحققها شركات الصناعات الدوائية الاردنية منسوبة إلى رأس المال العامل، وإلى الأصول، وإلى حقوق الملكية.

العائد على رأس المال العامل:

يمثل العائد على رأس المال العامل نسبة ارباح الشركة منسوبة إلى الفرق بين الأصول المتداولة لمنشأة ما والالتزامات قصيرة الاجل لها، ويستخدم في تقدير قدرة المنشأة على تمويل عملياتها اليومية والوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل (Makori and Jagongo, 2013).

العائد على الأصول:

العائد على الأصول هو مؤشر على مدى ربحية الشركة ويمثل نسبة ارباح الشركة إلى مجموع أصولها. ويعطي العائد على الأصول فكرة عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها لتحقيق الأرباح. يتم احتساب العائد على الأصول بقسمة أرباح الشركة السنوية على إجمالي أصولها (Heikal, et al., 2014).

العائد على حقوق الملكية:

هو مؤشر على مدى ربحية الشركة ويمثل نسبة ارباح الشركة إلى مجموع حقوق المساهمين وهو معدل العائد المتحقق على استثمار أموال المالكين، وأن ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل لأداء الإدارة الكفؤ (Kujewska, 2016).

الفصل الثاني

الادب النظري والدراسات السابقة

(2-1) المقدمة

(2-2) واقع الصناعة الدوائية والطبية في الأردن

(2-3) الربحية:

(1-2-3) مفهوم تعظيم الربحية

(2-2-3) مؤشرات الربحية

(3-2-3) أهداف تعظيم الربحية

(2-4) الحصة السوقية

(1-2-4) مفهوم الحصة السوقية

(2-2-4) أهمية الحصة السوقية

(3-2-4) تحليل الحصة السوقية

(4-2-4) العوامل المؤثرة على الحصة السوقية

(5-2-4) مؤشرات قياس الحصة السوقية

(1-5-2-4) الحصة السوقية الاجمالية

(2-5-2-4) الحصة السوقية النسبية (الشركات الاعلى قيمة)

(3-5-2-4) الحصة السوقية النسبية (الشركات الرائدة)

(4-5-2-4) حصة السوق المستهدف

(2-5) الدراسات السابقة

(2-6) ملخص الدراسات السابقة

(2-7) التعليق على الدراسات السابقة

(2-8) ما يميز هذه الدراسة

الفصل الثاني

الادب النظري والدراسات السابقة

(2-1) المقدمة:

يعتبر قطاع الصناعات الدوائية من اهم القطاعات في الاقتصاد الاردني، فقد بلغت صادرات هذا القطاع 676 مليون دينار أردني في نهاية عام 2015 (شاهين، 2017)، كما ان الشركات في قطاع الادوية هي أكبر بكثير من المتوسط للشركات الاردنية (جريج ونايف، 2015).

ونظراً لأهمية هذا القطاع فقد قام الباحث وفي صدد هذه الدراسة بالتعريف بقطاع الصناعات الدوائية في الاردن ومساهمته بالاقتصاد الاردني.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث أيضا بمراجعة الادبيات النظرية المرتبطة بالربحية والحصة السوقية، وكيفية قياس كل من الربحية والحصة السوقية.

(2-2) واقع الصناعة الدوائية والطبية في الأردن

بدأ الاستثمار في قطاع الأدوية في الأردن منذ ستينيات القرن الماضي (النسور، 2009)، وعلى مدى السنوات الـ 48 الماضية، نمت صناعة الأدوية الأردنية بقوة وأصبح عدد شركاتها الآن 16، منها ست شركات مدرجة في سوق عمان المالي، بعد اندماج وإعادة هيكلة العديد من الشركات خلال العامين

الماضيين، وحسب الاتحاد الاردني لمنتجي الادوية The Jordanian association of Pharmaciutical manufacturers (JAPM) تقوم هذه الشركات بتوزيع منتجاتها في أكثر من 60 دولة نظرا لجودتها العالية

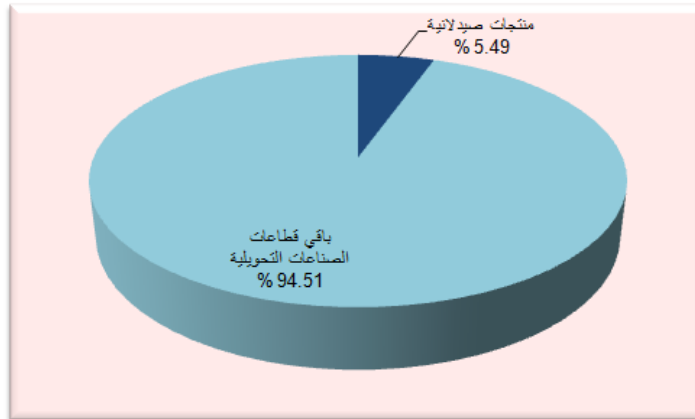
والسمعة الممتازة، وسعره في متناول الجميع، إذ يتم تصدير 81% من الإنتاج إلى الأسواق الخارجية، وتذهب 90% من الصادرات إلى البلدان العربية. كما تمتلك شركات الأدوية الأردنية مشاريع مشتركة وشركات تابعة في 8 دول عربية وأجنبية (JAPM, 2017).

ويزود الأردن المنتجات الدوائية والطبية لسوقين رئيسيين: سوق الأدوية التي تباع وفقاً لوصفة طبية، وسوق الأدوية التي لا تحتاج لوصفة. ويتخصص قطاع الصيدلة الأردني في صناعة المضادات الحيوية، والأدوية المضادة للقرح المعوية، والهرمونات، علاجات أمراض السرطان ونقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، والأدوات الطبية الخاصة بالعلاج الدوائي (للصوق، الحقن)، وعكفت تلك الشركات مؤخراً على تطوير الاستخدامات التقنية – الحيوية (غرفة صناعة الأردن، 2015).

وكشاهد على النجاح الكبير والفرص الكامنة في هذا القطاع، أدرجت إحدى الشركات الكبرى وهي شركة أدوية الحكمة في بورصة لندن للأسهم مؤخراً، لتصبح أول شركة إقليمية تدرج هناك (www.Jordaninvestment.com).

ومن أهم المزايا التنافسية لقطاع الصناعات الدوائية توافر أيدي عاملة عالية الكفاءة والجودة ومتخصصين بالعمل في هذا القطاع؛ الأمر الذي انعكس إيجابياً على قدرته التنافسية وأدائه بشكل عام. وقد استفاد القطاع من أنظمة حقوق الملكية الفكرية المتبعة في الأردن من خلال زيادة البحوث وتنمية الاستثمار الداخلي والخارجي في مجالات الصيدلة وصناعة الأدوية، فعلى سبيل المثال هنالك أكثر من 60 براءة اختراع في أبحاث إنتاج العقاقير، وبشكل متزامن مع نشاط البحوث السريرية الذي أصبح ينمو بوتيرة عالية لفتت أنظار كبرى الشركات العالمية للقطاع في الأردن الأمر الذي عمل على جذب المزيد من الاستثمارات (التقرير السنوي لغرفة صناعة عمان، 2012).

وقد بلغت حصة القيمة المضافة للمنتجات الصيدلانية 5.49% ضمن القطاعات التحويلية محتلاً المرتبة الرابعة.



الشكل (1-2): حصة القيمة المضافة للمنتجات الصيدلانية ضمن القطاعات التحويلية (جريج ونايف، 2015)

واحتلت المنتجات الصيدلانية المرتبة الثالثة من بين أعلى قطاعات الصناعات التحويلية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً، والمرتبة الثامنة من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً، وبلغت نسبة مساهمة هذه المنتجات في الصادرات الوطنية 3.31%.



الشكل (2-2): مساهمة المنتجات الصيدلانية في الصادرات الوطنية (جريج ونايف، 2015)

والجدول التالي يبين ترتيب مساهمة المنتجات الصيدلانية ضمن القطاعات الاقتصادية والبالغ

عددها 81 قطاع.

الجدول (1-2): ترتيب مساهمة المنتجات الصيدلانية ضمن القطاعات الاقتصادية

المرتبة	المؤشرات
22	الناتج المحلي الإجمالي
23	الإنتاج الكلي
8	الصادرات الوطنية

وقد أصبحت الأردن في الوقت الحالي الدولة الوحيدة في محيطها الجغرافي التي تصدر ثلاثة أضعاف ما تستورده من الأدوية، ويعد الدواء الأردني الأهم والأفضل في أسواق عربية كثيرة بفضل التزام الصناعة بمستوى جودة متطور وبرقابة ذات مستوى عالمي، الأمر الذي ساهم في إمداد الخزينة ما يقارب 100 مليون دينار سنوياً بفعل منافسته العالية للمستورد، وبانت صناعة الدواء المحلية اليوم ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني وهي القطاع الوحيد الذي تزيد قيمة صادراته من العملات الأجنبية على كامل احتياجاته من تلك العملات وبذلك لا يضيف عبئاً على رصيد المملكة من العملات الأجنبية ما يحقق الاستقرار لهذا القطاع في كل الظروف (جريج ونايف، 2015).

وتركز صناعة الدواء المحلية على النوع وليس الكم لأن جميع مكوناتها تعتمد على الإنسان وصحته وتركيزها على مجالات البحث والتطوير وأنظمة الجودة والرقابة الذاتية والخارجية والتجسير مع مراكز البحث والتطوير العالمية والمحلية والجامعات ما مكنها من النمو النوعي وجعلها تصمد أمام جميع الصعاب وتواكب أنظمة الجودة العالمية.

وقد وصلت صادرات هذا القطاع حالياً إلى حوالي 65 دولة في مختلف بقاع الكرة الأرضية ليكون منتجا وطنيا بامتياز عابرا للقارات، كما أنه استطاع تسجيل عدة براءات اختراع عالمية تقدر بمئات الملايين من الدولارات وأصبحت بعض الشركات الأردنية متعددة الجنسيات وتقدر قيمتها خارج المملكة وداخلها بالمليارات، وقد استطاعت صادرات الدواء الأردنية تجاوز الأحداث العربية وزادت خلال عام 2012 بنسبة 20% وارتفعت إلى 643 مليون دولار مقابل 503 ملايين دولار عام 2011، وهذا إنما يدل على أن الصناعة الدوائية الأردنية مؤهلة لتكون أساساً وجاذباً لصناعات تكميلية وأساسية وتعزز من قوة السياحة العلاجية ورافداً أساسياً للاقتصاد الوطني إذا ما تم احتضانها ضمن خطة استراتيجية وطنية شاملة يشارك في تأسيسها جميع المعنيين بنجاحها وتطورها (www.alrai.com/article/579886.html)، تاريخ دخول الموقع (2017/3/11).

(2-3) الربحية:

إن أداء المؤسسات يقاس بمقدرة المؤسسة على تحقيق أقصى ربح ممكن للمساهمين والملاك، من خلال القرارات المالية الملائمة، وتقسم هذه القرارات إلى قرارات الاستثمار المتمثلة بالاستثمار في الأصول الثابتة والمتداولة المدرة للدخل، بالإضافة إلى قرارات التمويل المتمثلة بالمفاضلة بين مصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية) ومصادر التمويل الخارجية (الاقتراض) قصيرة وطويلة الأجل (حمدان، والقضاة، 2013).

(1-2-3) مفهوم تعظيم الربحية:

يعتقد كثير من الناس أن المسؤولية الرئيسية للشركات التجارية هو تعظيم الأرباح. حيث يتم تبرير هذا الرأي بأن الشركات في النهاية مسؤولة عن تعظيم الرفاهية لأصحاب العلاقة، ويكون ذلك من

خلال تعظيم الربحية. ووجهة النظر هذه تعتبر ذات أهمية، وتشكل جزءاً من الخلفية الضمنية لكثير من النظريات الشعبية والأكاديمية حول كيفية عمل الشركات (Waheed, 2012).

ويرى Jensen أن الوظيفة الموضوعية للشركة هي "القيمة السوقية على المدى الطويل" الخاصة بها. غالباً ما يستثمر الناس في شركة عن طريق شراء الأسهم والسندات وغيرها من الأدوات المالية التي يتم تداولها في الأسواق المفتوحة وتمثل المطالبات المالية على الشركة. وتتكون القيمة السوقية طويلة الأجل للشركة أساساً من القيمة السوقية الإجمالية لهذه الأدوات المالية وكما يقول، فإن "القيمة السوقية الإجمالية طويلة المدى" للشركة تعادل "مجموع قيم جميع المطالبات المالية على الشركة - بما في ذلك حقوق الملكية والديون والأدوات المالية" (Jensen, 2002, p 236). ومن وجهة نظر Jensen، فإن القيمة الجيدة أو القيمة التي تحتاجها الشركات بشكل معياري لتعظيمها هي القيمة السوقية الإجمالية للأدوات المالية التي يستثمر بها الناس في الشركة. أو ببساطة: الشركات مطالبة بتعظيم القيمة السوقية لإجمالي الاستثمارات التي قام بها المستثمرون بشرائها في الشركة.

عادة يتم الميل إلى التمييز بين "تعظيم القيمة" و "تعظيم الربح". ولكن من المهم أن يتم إدراك الصلة الكبيرة بين هذين المفهومين. إذ يستخدم مصطلح "الربح" للإشارة إلى الفرق بين ما يدفعه المستهلكون لمخرجات الشركة (الإيرادات) وما تدفعه الشركة مقابل المدخلات (التكاليف) (Hartman, 2011) والشركات في بعض الأحيان تولد الربح، والأشخاص الذين يستثمرون في شركة ما - سواء من خلال الأسهم أو الديون - تعتبر استثماراتهم هي أساساً شراء مطالبة على هذا الربح. وبما أن المستثمرين يشتررون مطالبة على أرباح الشركة، فإن ذلك يعني أن القيمة السوقية على المدى الطويل للشركة تعادل

القيمة السوقية طويلة الأجل لتدفقات الأرباح التي ستولدها الشركة. وكما يقول (Jensen (2002, P.239:

"أن القيمة الثابتة هي ببساطة القيمة السوقية طويلة الأجل لفوائد المنافع (التي تنتجها الشركة)".

ويعتبر واحد من أهم الأهداف الرئيسية للشركات هو تحقيق الأرباح وذلك لضمان بقائها واستمرارها، وكذلك ما يسعى المستثمرون إلى تحقيقه. وذلك من خلال قرارين، هما: قرار التمويل وقرار الاستثمار. فالقرار المرتبط بالتمويل هو القرار المتعلق بكيفية اختيار مصادر الأموال اللازمة للمؤسسة لتمويل الاستثمارات في الأصول، بما يضمن الحصول على أقل مصادر التمويل كلفة وأكثرها تنوعاً وسهولة في الشروط، ودون التعرض إلى مخاطر كبيرة (المحجان، 2012).

أما القرار المرتبط بالاستثمار فوفق افتراض نظرية تسلسل مصادر التمويل، فإن الأرباح المحتجزة تأتي في مقدمة مصادر التمويل، ثم تتبعها القروض، ثم إصدار أسهم جديدة. وبناءً عليه، يصبح من المتوقع أن تتجه المنظمة التي تتميز بارتفاع معدل ربحيتها، وتتاح لها فرصة احتجاز الأرباح إلى الاعتماد بدرجة أقل على الأموال المقترضة، وبدرجة أكبر على حقوق الملكية المتمثلة في الأرباح المحتجزة. وبناءً عليه، نتوقع علاقة عكسية بين الربحية ونسبة الديون، والسبب في ذلك هو أن المنظمات التي تتمتع بربحية متدنية وتواجه فرصاً استثمارية جيدة، ستلجأ إلى التمويل الخارجي، وستبدأ بالديون قبل إصدار حقوق الملكية، ووفقاً لمبدأ التسلسل في استخدام مصادر التمويل، فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع مستوى الديون في المنظمة على الجانب الآخر، وبهذا فإن المنظمات التي تتمتع بربحية مرتفعة تواجه فرصاً استثمارية جيدة لأنها تستخدم أرباحها في تمويل الاستثمارات، الأمر الذي يجعل نسبة الديون لها متدنية (عبد الله والصادق، 2002).

"إن العلاقة التي تربط بين الأرباح من جهة، والأصول أو حقوق المساهمين من جهة أخرى، هي علاقة مباشرة، إذ أن الهدف الأساسي من تكوين رؤوس الأموال، وامتلاك الأصول، هو تحقيق حجم مناسب من الأعمال، يعود في النهاية بأرباح مرضية، إذ ما تم مقارنتها مع المؤسسات المماثلة، أو مع معدل القطاع، أو مع المعدلات الرائجة في الأسواق المالية" (حمدان، والقضاة، 2013).

تعد الربحية في صورة أرباح محتجزة أحد المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال، ويقوم النظام المالي السليم على المنظمات الربحية وذات الرأس المال الكافي، وتعرف الربحية بأنها: "المؤشر الكاشف للمركز التنافسي للمنظمة في نفس القطاع ولجودة إدارته، وهي تسمح للمنظمة بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفر وقاية ضد المشكلات القصيرة الأجل" (حماد، 2005: 27).

وتعرف الربحية من وجهة نظر محاسبية واقتصادية، فمن الناحية المحاسبية هي: زيادة الإيرادات الكلية عن التكاليف الكلية خلال مدة معينة، أما من الناحية الاقتصادية فهي عبارة عن الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليف مضافاً إليها تكاليف الفرص البديلة، أي يعني أن الربح الاقتصادي أقل من الربح المحاسبي بسبب وجود هذه التكاليف المضافة (البكري، 2008).

(2-2-3) مؤشرات الربحية:

يمكن ذكر مؤشرات الربحية كما يأتي: (البكري، 2008)؛ (Gibson, 2001)

(1) معدل العائد على حقوق الملكية (المساهمين) (Return on Equity ROE):

ويقيس هذا المؤشر معدل العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين، وأن ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل لأداء الإدارة الكفؤ، ويمكن أن يكون ارتفاعه دليلاً للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية، بينما يشير انخفاضه إلى تمويل متحفظ من القروض وبحسب بالصيغة الآتية:

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100\%$$

(2) هامش إجمالي الربح (Gross Profit Margin):

هو أحد النسب الأكثر أهمية لقياس ربحية الشركة. ويحتسب هامش إجمالي الربح من خلال طرح تكلفة المبيعات من صافي المبيعات. وهذا المعدل يعكس العلاقة بين إجمالي المبيعات وتكلفة المبيعات. وهامش إجمالي الربح الناتج يقسم على المبيعات للوصول إلى نسبة هامش إجمالي الربح. وهذه النسبة تشير إلى الهامش المتوفر لامتناس تكاليف البيع والإدارة وغيرها من المصاريف والخسائر للوصول إلى صافي الربح.

$$\text{هامش إجمالي الربح} = \frac{\text{إجمالي الربح}}{\text{المبيعات}} \times 100\%$$

(3) هامش الربح التشغيلي (Operating Profit Margin)

الربح التشغيلي هو مؤشر آخر لقياس الربحية الناتجة فقط عن النشاط الرئيسي للمنشأة. وهذا المعدل يعكس العلاقة بين الربح التشغيلي والمبيعات. ويظهر العائد من النشاط الأساسي قبل المصاريف

غير التشغيلية والإيرادات والضرائب، ويشير إلى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من أعمالها الأساسية.

$$\text{هامش الربح التشغيلي} = \frac{\text{الربح التشغيلي}}{\text{المبيعات}} \times 100\%$$

(4) هامش صافي الربح (Net Profit Margin)

تمثل العلاقة بين صافي الربح والمبيعات. إن حساب هذه النسبة يمكن أن يعدل استناداً إلى حاجة المحلل مثل استبدال صافي الربح بالعائد قبل تكاليف الفائدة أو العائد بعد الفائدة والضرائب. ويجب على المحلل أن يبحث عن أي دخل/ مصاريف أو ربح/ خسارة غير عادي أو غير متكرر فيما يتعلق مباشرة بالنشاط الأساسي للشركة. ويجب أن تستثنى هذه البنود عند قياس فاعلية الشركة.

$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}} \times 100\%$$

(5) العائد على الأصول (Return on Assets, ROA)

يقيس هذا المعدل الفعالية الكلية للشركة في تحقيق الربح من خلال الاستثمارات والموجودات المتاحة لديها. وكلما زاد هذا المعدل كلما كانت الربحية أكبر. وهذا المعدل مؤشر على الربحية الكلية للشركة ذات الرأسمال المتوفر من خلال الأسهم والديون الرأسمالية. والمستثمرون حريصون على النظر إلى هذا المعدل لأنه يعطي صورة واضحة عن ربحية الشركة.

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

(6) العائد على رأس المال العامل (Return on Working Capital, ROC)

يقيس القدرة على التحكم بفعالية وكفاءة الأصول المتداولة بطريقة توفر للشركة أقصى عائد على أصولها، وتقليل المدفوعات عن إلتزاماتها (Talat and Nazir, 2008)، ويمثل رأس المال العامل الفرق بين الأصول المتداولة والإلتزامات قصيرة الأجل، فيما يمكن احتساب العائد على رأس المال العامل بالمعادلة الآتية:

$$\text{العائد على رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{رأس المال العامل}} \times 100\%$$

(3-2-3) أهداف تعظيم الربحية:

إن الهدف الرئيس من وجود أي منظمة هو تحقيق أقصى قدر من الأرباح، وذلك من خلال المقارنة بين مجموع الإيرادات والتكلفة الإجمالية واستخراج الفرق بينهما من وجهة نظر محاسبية. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن تأخذ المنظمة في الاعتبار جميع الظروف السوقية لمنتجاتها أو الخدمات التي تقدمها وتكلفة إنتاج هذه المنتجات أو تقديم هذه الخدمات. حيث يجب وضع الدراسات والتحليلات التي تضمن بأن مستوى المخرجات التي تنتجها المنظمة يضمن الوصول إلى الهدف الموضوع مسبقاً بتعظيم ربحية تلك المنظمة.

إن هذا المسار الذي تتخذه معظم المنظمات كسياسة عمل لديها، لا يعتبر نموذجياً، بل توجه إليه العديد من الانتقادات. حيث يرى البعض، بأن المنظمات يمكنها استخدام سياسات أخرى لتعظيم الربحية، من مثل: (زيادة المبيعات، والإيرادات، والحصة السوقية). كما أنه يمكن للمنظمة أن تقوم بتخفيض أسعار البيع إلى ما دون سعر التكلفة للمنتج (أي أنها تتحمل الخسائر) وذلك بغرض القضاء

على المنافسة التي تواجهها. وفي حالة أخرى فإن المنظمات على استعداد لتخفيض مستوى الإنتاج إلى الحد الأدنى وبشكل كبير ومؤثر على أرباحها للقضاء على إضراب العمال في حالة حدوثه (O'Boyle, 2012).

إن وجود مفهوم تعظيم الربحية يثير العديد من التساؤلات، منها، أن تعظيم الربحية يتعلق بماذا، ما نسبة أعلى عائد يتلقاه شخص ما في وقت معين؟، هل يتعلق بالحد الأقصى لشخص معين؟ أو بالنسبة لبلد معين؟، جميع هذه الأسئلة تحتاج إلى التمعن في الإجابة عنها. إضافة إلى ذلك، فإن مفهوم تعظيم الربحية يتداخل مع مفهوم آخر مقارب له، وهو مفهوم خفض التكلفة، وهنا تظهر مشكلة أخرى، وهي أنه كيف يمكن خفض التكاليف، وفي نفس الوقت المحافظة على جميع المعايير والمبادئ التي تتبعها الشركة في انتاج سلعة أو تقديم خدمة معينة (Anderson & Ross, 2003).

"يعتبر تعظيم الربحية هو المقياس للكفاءة الاقتصادية والمالية لمنظمة الأعمال. كما أن تعظيم الربحية يعتبر توجه تقليدي ودقيق يهدف إلى تحقيق الأرباح للمنظمة المعنية، وإن تعظيم الربحية يشتمل على الخصائص التالية (Max & Peter, 2010: 129):

- 1- إن الهدف الرئيس هو تحقيق الأرباح، لذلك يتم اتخاذ جميع السبل التي تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف.
- 2- يسمى تعظيم الربحية أيضاً تعظيم قيمة السهم الواحد في المنظمة. حيث أنه يؤدي إلى تحقيق أقصى قدر من العمليات التجارية، الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم الربح.
- 3- يعتبر تعظيم الربحية المقياس الحقيقي لفعالية العمليات التجارية، لذلك فإنها تعبر عن الموقف الاقتصادي والمالي للمنظمة.

4- أيضاً من أهداف تعظيم الربحية التقليل من مخاطر الأعمال".

(2-4) الحصة السوقية

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى التعرف على مفهوم الحصة السوقية وتحليلها وطرق قياسها في الشركات عموماً.

(1-2-4) مفهوم الحصة السوقية

الحصة السوقية مصطلح مركب من كلمتين هما: الحصة والسوق، ولذا فإنه يحسن التعريف بهما قبل التعريف بالحصة السوقية باعتبارها مصطلحاً له مفهومه المحدد:

الحصة لغة: هي "النصيب، وجمعه حصص" (البعلي، 2003، 335)، "أحصاه أعطاه نصيبه، وتحاص القوم أي اقتسموا حصصاً" (الرازي، 1999، 74).

والسوق لغة: موضع المبيعات: السوق التي يتعامل فيها تذكر وتؤنث، والجمع أسواق، وسميت بها لأن التجارة تُجلب إليها وتساق المبيعات نحوها (أبن منظور، 1414هـ)، وتسوق القوم: "باعوا واشتروا" (الرازي، 1999، 157).

واصطلاحاً: هو مكان يجتمع فيه الناس ويعرض فيه الأشياء على أهلها، فيأخذ كل منهم ما أراد (الحريملي، 2002).

ومن المنظور الاقتصادي: "هو إطار يشتمل على مجموعة من المشتريين والبائعين على اتصال وثيق ويمكن إجراء التبادل بينهم دون أية قيود بصورة مباشرة أو غير مباشرة" (الوادي، وآخرون، 2010، 179).

ومن المنظور التسويقي: مجموعة من الأفراد أو المنظمات الذين تتوفر لديهم الحاجة لمنتجات معينة، ولديهم القدرة والاستعداد والسلطة لشراء مثل هذه المنتجات (المشترون) التي يقوم بعرضها مجموعة أخرى من الأفراد والمنظمات (المنتجون، البائعون) (عزام، 2009).

ومن خلال ما سبق نخلص إلى أن السوق في وقتنا المعاصر هو النقاء العرض والطلب للسلع والخدمات أو رؤوس الأموال في قطاع معين دون النظر إلى وحدة المكان شرط توفر وسيلة للاتصال بين البائعين والمشتريين وذلك في ظل التقدم الكبير للتكنولوجيا التي تسهل الاتصالات بين جميع الأطراف. وإصطلاحاً عرفت الحصة السوقية بعدة تعريفات منها: "هي تعبير أو مؤشر لمدى قوتها التأثيرية وحجم نشاطها في ذات الصناعة التي تعمل بها قياساً بالمنافسين الآخرين" (البكري، 2008، ص 330). وهي نسبة مبيعات المنظمة إلى مبيعات الصناعة (الصيرفي، 2005).

والحصة السوقية تقابل قوة منافسة المنظمة في السوق، أي مكانتها في السوق بالقياس إلى مكانة المنظمات المنافسة المتواجدة في السوق (الصميدعي، وآخرون، 2001، أ).

(2-2-4) أهمية الحصة السوقية

تعتبر الحصة السوقية من أحد المؤشرات الهامة التي تعزز المركز التنافسي للمنظمة حيث أن جميع المنظمات تعمل على زيادة حصتها السوقية وإلى الهيمنة على السوق لأن جميع المنظمات تسعى

إلى المحافظة على حصتها في السوق وتستهدف المنظمة من خلال السياسة السعرية وتقديم منتجات وخدمات ذات جودة وكفاءة عالية من خلال تطوير وتحسين أنشطتها الإنتاجية والخدمية والتسويقية من أجل الوصول إلى تحقيق الحصة السوقية المستهدفة (الصميدعي وآخرون، 2001، ب).

وتعد الحصة السوقية إحدى المزايا التي تسعى المنظمة جاهدة إلى تحقيقها، فقد تبحث المنظمة عن حصتها في السوق عن طريق السيطرة على منتج أو مجموعة أصناف من المنتجات، أو السيطرة على خدمة أو مجموعة خدمات تتفرد بها، وقد تندمج الشركة مع شركات أخرى منافسة للحصول على الحصة السوقية كما أن هناك شركات تحصل على حصتها في السوق عن طريق علامتها التجارية (الكبيسي، 2012).

وفي ظل تزايد حجم المنافسة واتساع نطاقها والتطورات التكنولوجية التي أصبحت بين أيدي الجميع تقريباً يأتي دور التسويق الذي عليه ان يستخدم جميع الوسائل المتاحة التي تشكل مزيج التسويق من ترويج، وتسعير وتوسيع وانتشار، وإعلان وتطوير ومتابعة ليكون مؤهلاً لان يضع المنشأة على الطريق الذي يؤمن لها الحصول على الحصة السوقية الجيدة. (إبراهيم والقاضي، 2012)

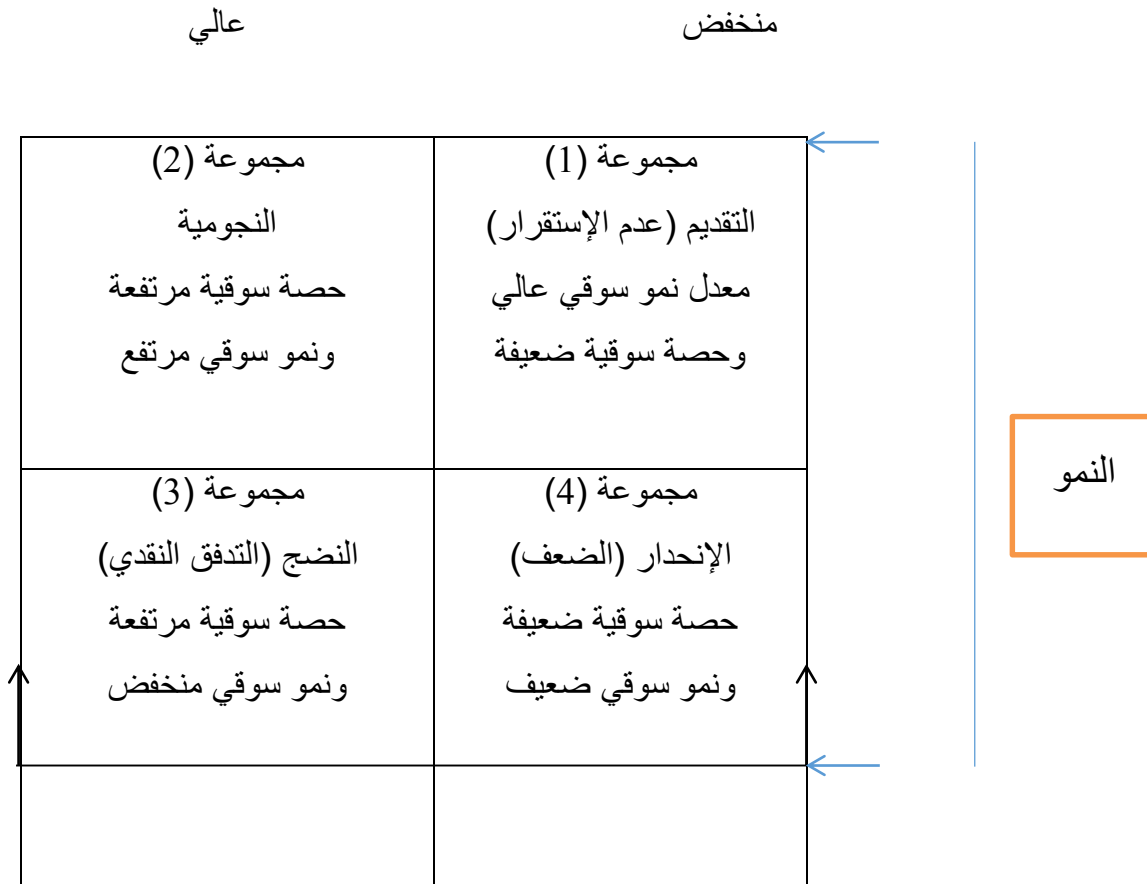
(3-2-4) تحليل الحصة السوقية

تتعرض شركات الصناعات الدوائية إلى منافسة قوية سواءً مع الشركات المحلية أو حتى مع الشركات الأجنبية، ويعد تحليل الحصة السوقية من الإجراءات المهمة للشركات ككل وليس شركات الصناعات الدوائية فقط في سعيها للمحافظة على حصتها السوقية الحالية وكسب حصص أكبر مستقبلاً.

ويعتبر الشكل التالي الذي أعدته مجموعة بوسطن الإستشارية (Boston Consulting BCG)

Group) من الأفضل والأكثر استخداماً في تحليل المزيج السلعي للشركات (العجاردة، 2013).

الحصة السوقية / التدفق النقدي



شكل رقم (2-3)

مصفوفة الحصة السوقية / النمو: الحصة السوقية

المصدر: العجارمة، تيسير الفشيات (2013). التسويق المصرفي. ط2، دار حامد، عمان، ص154.

وتتناول هذه المصفوفة بعدين: الحصة السوقية (المركز التنافسي)، والنمو السوقي (نمو الأعمال)

ويقسم النموذج الشركات إلى أربعة مجموعات تسمى خلايا المصفوفة حسب المحاور التالية:

المحور الأفقي: الحصة السوقية ويعبر عن نسبة حصة السوق ومكانة الشركة في السوق.

المحور الرأسي: النمو السوقي ويعبر عن مكان المنتج حسب الفرص التسويقية.

المجموعة الأولى:

وهي تمتاز بمعدلات نمو سوقية ضعيفة، ويكون مركز الخدمة متأرجح ويتطلب استثمارات وجهود تسويقية كبيرة من أجل تثبيت أقدام الخدمة في السوق، وأن التدفق النقدي سيكون سلبياً، وفي هذه الحالة على الإدارة أن تفضل بين الاستمرار في السوق أو الانسحاب منه (العجارمة، 2013).

المجموعة الثانية:

تمتاز هذه المجموعة بحصة سوقية مرتفعة ونمو سوقي مرتفع وتعتبر الشركة قائدة في السوق وتحقق معدلات مبيعات مرتفعة ولكنها تحتاج إلى تدفقات نقدية للمحافظة على النمو المرتفع، والشركة ضمن هذه المجموعة لا تسعى فقط لجني الأرباح، بل تنفق عليها من أجل زيادة حصتها السوقية ومواجهة المنافسين بقوة (العجارمة، 2013).

المجموعة الثالثة:

تمتاز هذه المجموعة بنمو سوقي ضعيف وحصة سوقية كبيرة مما يؤدي إلى تدفق نقدي للداخل أكبر من التدفق النقدي الخارج، وتنفق الشركة هذا الدخل للإنفاق على المجموعة السابقة، أو لطرح منتجات جديدة (العجارمة، 2013).

المجموعة الرابعة:

تمتاز هذه المجموعة بنمو سوقي ضعيف وحصة سوقية ضعيفة أي أنها وحدات عمل تعاني الفشل لذا لابد من سحبها من السوق بأقل الخسائر التي تضر باسم الشركة ومنتجاتها الأخرى، لذا يكون القرار الاستراتيجي المناسب هو بيع وحدة العمل أو تسهيل أصولها (العجائمة، 2013).

(4-2-4) العوامل المؤثرة في الحصة السوقية

فيما يلي بعض العوامل التي تؤدي إلى زيادة الحصة السوقية للمنظمة (البرواري، وآخرون، 2013).

- 1- العمل على إشراك المنظمة بأكملها في عملية البيع ومتطلباتها.
- 2- الاهتمام بنشاط البحث والتطوير وعدم الاعتماد على منتج واحد.
- 3- الاهتمام بتدريب الموارد البشرية للمنظمة والعمل على استقطاب العناصر البشرية المتخصصة القادرة على تقديم الإضافة لها.
- 4- الاهتمام بالقيمة المضافة للزبون من خلال التميز في حزمة الخدمات المقدمة له من المنظمة.
- 5- الاهتمام بسياسة التسعير وجعلها أكثر تنافسية مع أسعار المنافسين.

(4-2-5) مؤشرات قياس الحصة السوقية

تعتبر الحصة السوقية مؤشراً لمدى قدرة المنظمة على خدمة السوق الذي تعمل فيه، ويقاس موقع المنظمة ضمن صناعتها عادة بالحصة السوقية، ويتم قياس الحصة السوقية من خلال المؤشرات الآتية:

(4-2-5-1) الحصة السوقية الاجمالية:

تقاس الحصة السوقية الاجمالية للمنظمة عن طريق قسمة مبيعات المنظمة على مبيعات الصناعة (أي جميع المنظمات العاملة في الصناعة) وذلك على النحو التالي (طملية، 2013):

$$\text{حصة المنظمة من السوق} = \frac{\text{مبيعات المنظمة في فترة زمنية معينة}}{\text{مبيعات الصناعة في نفس الفترة}} \times 100\%$$

وحسب هذا المؤشر يجب على الإدارة اتخاذ القرار بشأن ما يلي:

1. استخدام المبيعات بالقيمة (سعر البيع) او بالوحدات المباعة للتعبير عن الحصة السوقية.
2. تحديد المنطقة الجغرافية التي سيتم قياس الحصة السوقية فيها، كذلك يجب ان يتم تحديد الفترة الزمنية خلال فترة القياس.
3. تحديد مفهوم الصناعة الاجمالية (Total industry) والتي سوف تتم على أساسها مقارنة مبيعات المنظمة بمبيعات الصناعة.

)

4-2-5-2) الحصة السوقية النسبية بالنسبة إلى الشركات الأعلى قيمة:

تقاس الحصة السوقية النسبية من خلال مقارنة مبيعات المنظمة بمبيعات أعلى ثلاث منظمات

أو منافسين في الصناعة وذلك على النحو التالي:

$$\text{حصة المنظمة من السوق} = \frac{\text{مبيعات المنظمة في فترة زمنية معينة}}{\text{مبيعات أعلى ثلاث شركات في الصناعة}} \times 100\%$$

وكان أول من استخدم هذا المقياس هو مجموعة بوسطن الاستشارية (BCG) في دراسة العلاقة

بين منحى الخبرة والميزة التنافسية للمنظمة.

4-2-5-3). الحصة السوقية النسبية بالنسبة إلى الشركات الرائدة الأولى:

مقارنة بالمنظمات القائمة أو الرائدة في السوق (البكري، 2008)، في بعض الأحيان تقوم بعض

المنظمات بالوقوف على حصتها السوقية من خلال مقارنة مبيعات الأنظمة القائمة أو الرائدة في الصناعة

وذلك على النحو التالي:

الحصة السوقية النسبية (مقارنة بالمنظمات القائمة أو الرائدة في السوق)

$$= \frac{\text{مبيعات المنظمة في فترة زمنية معينة}}{\text{مبيعات المنظمات القائمة أو الرائدة في السوق}} \times 100\%$$

(4-5-2-4) حصة السوق المستهدف

ويتم ذلك من خلال مقارنة مبيعاتها بمبيعات الصناعة (أي جميع المنظمات العاملة في الصناعة) في القطاع السوقي المستهدف، وبطبيعة الحال فإن حصة المنظمة من السوق المستهدف دائماً ما تكون أكبر من الحصة الاجمالية للسوق.

وبالتالي يكون من الاسهل للمنظمة التركيز على تحقيق نصيب كبير من مبيعات السوق المستهدف ومن ثم يمكنها ان تضيف خطوط إنتاجية جديدة او بالتوسع في مناطق معينة بالشكل الذي يمكنها من زيادة حصتها في السوق الإجمالي (البرواري وآخرون، 2013).

وخلاصة القول يعتبر مقياس الحصة السوقية المطلقة (الاجمالية) افضل من مقياس الحصة السوقية عند دراسة العلاقة بين ربحية الشركات وحصتها السوقية التي تتم على مستوى صناعة واحدة، وذلك لوجود قيود الجمع Sum Constraint (مجموع الحصص السوقية لكافة الشركات العاملة بالصناعة يساوي 100%)، وقيود الحدود Bound Constraint (الحصة السوقية لكل شركة ما بين صفر، و 100%)، ويعتبر مقياس الحصة السوقية النسبية مقياساً مناسباً للدراسات العرضية (التي تتم على عدة صناعات) لعدم وجود قيود الجمع وقيود الحدود كما انه يفيد في التعرف على اثار النطاق والقوة التفاوضية للشركة، وحيث انه يتم قياس الحصة السوقية لشركات الصناعات الدوائية الاردنية على مستوى السوق (دراسة طولية)، فان مجموع الحصص السوقية لجميع الشركات في نفس السوق يساوي 100%، وتكون الحصة السوقية لكل شركة ما بين صفر، و 100% لذلك فان مقياس الحصة السوقية الاجمالية هو المناسب لأنه يأخذ في الاعتبار مقارنة حصة كل شركة مع حصص جميع الشركات في السوق.

(2-5) الدراسات السابقة:

وفي هذا الجزء سيقوم الباحث باستعراض اهم الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، وقد تم ترتيب الدراسات تصاعديا حسب سنة النشر.

- دراسة (Magoro, 2009) بعنوان:

"A study of the relationship between market share and profitability in listed South African retail companies ".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت هناك علاقة قوية بين الحصة السوقية (ممثلة بالنسبة المئوية التي تملكها الشركات في السوق) والربحية (ممثلة بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والعائد على رأس المال المستخدم). وقد أجريت الدراسة الكمية من خلال اختبار الفرضيات. وتألف مجتمع الدراسة في هذا البحث من المنظمات التي تعمل في قطاعات التجزئة التي تم إدراجها أو المدرجة في بورصة جوهانسبرج للأوراق المالية (JES) للفترة (2004-2008). وكان حجم العينة 8 شركات. وقد تم استخدام البيانات الثانوية في هذه الدراسة من خلال الرجوع إلى معلومات السوق والتقارير المالية السنوية للشركات عينة الدراسة. وأظهرت النتائج الرئيسية للبحث أنه لا توجد علاقة بين حصة الشركات في السوق وربحيته. واوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسة كمية أكثر عبر صناعات أخرى غير مشمولة فيها.

- دراسة (Mishra and Chandra, 2010) بعنوان:

"Mergers, Acquisitions and Firms' Performance: Experience of Indian Pharmaceutical Industry"

هدفت الدراسة إلى دراسة العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات صناعة الادوية في الهند، حيث تم دراسة عدد من المتغيرات المستقلة تضمنت حجم الشركة، وحجم السوق، وحصة الشركة السوقية، وعمليات الاندماج والاستحواذ التي قامت بها شركات صناعة الادوية الهندية، فيما كانت الحصة السوقية هي المتغير التابع. وقد تضمنت عينة الدراسة 52 شركة هندية للصناعات الدوائية، وتم دراسة بياناتها للفترة (2000-2008) وتبين أن ربحية الشركة تعتمد بشكل مباشر على حجمها وحجم الصادرات، ولكن حصتها في السوق والطلب على المنتجات لم يكن لها أثر في الربحية. وقد تم تفسير ذلك بعدم الكفاءة الناتجة عن ضعف أنشطة البحث والتطوير وسوء استخدام السياسات السعرية، حيث ان التوسع في الحصة السوقية كان نتيجة لتخفيض الاسعار بشكل غير مدروس.

- دراسة (Chu, 2011) بعنوان:

"Is enlarging the market share the best strategy for maximizing profits"

هدفت الدراسة إلى تحديد أفضل استراتيجية للسوق يمكن أن تمكن الشركة من تحقيق أقصى قدر من الربح، وذلك من خلال دراسة أثر الحصة السوقية في ربحية الشركات، واعتمدت الدراسة هامش الربح التشغيلي كمؤشر لقياس أداء الشركة وحصة السوق كمتغير تفسيري وكثافة البحث والتطوير (مصاريف البحث والتطوير/ايراد المبيعات)، وكثافة التسويق (المصاريف البيعية/ايراد المبيعات)، وكثافة الادارة (نفقات الادارة/ايراد المبيعات) باعتبارها المتغيرات الثلاثة لتحليل العلاقة بين الربح والحصة

السوقية. واستخدمت الدراسة بيانات ربع سنوية من إجمالي المبيعات للفترة (1998-2008) لحساب الحصة السوقية، أرباح الشركة، كثافة البحث والتطوير، كثافة التسويق، وكثافة الإدارة. ولتحقيق مستوى مقبول من التوازن في البيانات استخدمت الدراسة بيانات لـ 101 شركة في تايوان خلال فترة الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الحصة السوقية لا تعتبر كافية لتعزيز ربحية الشركات، إذ بينت النتائج أن الحصة السوقية يجب أن ترتبط بسياسات تسعيرية مناسبة، حيث أن زيادة الحصة السوقية بالتزامن مع زيادة حجم الانفاق على أنشطة البحث والتطوير، وكذلك الانفاق لتحقيق كثافة الإدارة، يؤدي إلى زيادة الحصة بطريقة تعزز من ربحية الشركات، بينما الزيادة الحاصلة في الحصة السوقية نتيجة سياسات سعرية غير مدروسة قد تؤدي إلى تخفيض ربحية الشركات.

- دراسة (Evgeni, 2012) بعنوان:

"Effects of market share on the bank's profitability "

أشارت هذه الدراسة إلى محاولة لاستكشاف تأثير مثل الحصة السوقية على مؤشرات الربحية للبنوك في بلغاريا. وقد اعتمد الباحث في التحليل على بيانات مقطعية من 22 بنك للفترة (2006-2010). لقياس ربحية البنوك باستخدام العائد على حقوق المساهمين (ROE).

وأظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة بين الحصة السوقية وربحية البنوك إيجابية ودالة إحصائياً. حيث تزداد ربحية البنوك مع الزيادة في الحصة السوقية، وأوصت الدراسة بضرورة عمل البنوك على زيادة حصتها السوقية، حتى تتمكن من زيادة ربحيتها.

- دراسة (Simeneh, 2012) بعنوان:

" Market share, Concentration and Profitability of Ethiopian Leather Industry"

هدفت إلى تحديد أثر الحصة السوقية والتركز السوقي للشركات الإثيوبية لصناعة الجلود في أداء هذه الشركات. وقد اعتمدت الدراسة في المقام الأول على مصادر البيانات الثانوية التي تم جمعها من وكالة الإحصاءات المركزية ومنشورات مختلفة من وزارة التجارة ووزارة الصناعة ووزارة المالية والتنمية الاقتصادية ورابطة صناعة الجلود الإثيوبية للفترة (2001-2010). وبحسب المتغير التابع، الربحية (أداء الشركة)، بطرح جميع التكاليف المحاسبية من إجمالي قيمة المبيعات المحلية ولكن قبل تكلفة الاستهلاك والضريبة وفائدة الأجور لتكون متنسقة مع نظرية هامش تكلفة السعر والربحية. وخلصت الدراسة إلى أن نسبة التركيز على الاحتكار كبيرة في حين أن متغير الكفاءة الذي تفسره حصتها في السوق لا يذكر. حيث لا يوجد أثر للحصة السوقية على ربحية شركات صناعة الجلود في إثيوبيا.

- دراسة (Innocent, et al., 2013) بعنوان:

"Financial Ratio Analysis as a Determinant of Profitability in Nigerian Pharmaceutical Industry"

هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين تحليل النسبة المالية وربحية الشركات الصناعية الصيدلانية النيجيرية للفترة (2001 - 2011)، وقد استخدم الباحث خمس متغيرات للتحليل بواسطة النسب المالية، في حين تم قياس ربحية الشركات بهامش الربح الإجمالي. وقد تم الحصول على البيانات

الثانوية من القوائم المالية لشركات الأدوية المدرجة في السوق المالي. وقد تم تحليل البيانات باستخدام طريقة البحث الوصفي والإنحدارات المتعددة لمعرفة العلاقة بين المتغيرات.

وأظهرت نتائج التحليل وجود علاقة سلبية بين جميع المتغيرات المستقلة ممثلة بالتحليل باستخدام النسب المالية وبين الربحية في صناعة الأدوية النيجيرية.

- دراسة (حمدان وآخرون، 2013) بعنوان:

"العلاقة بين هيكل السوق والربحية في صناعة المصارف الاردنية والفلسطينية"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة خصائص هيكل السوق الأردنية والفلسطينية وعلاقتها بالأداء في القطاع الأكثر حيوية، ومعرفة إذا ما كانت عائدات البنوك فيها تتحقق جراء التركيز واحتكار مجموعة من البنوك للعمل المصرفي، بحيث تفرض أسعاراً غير تنافسية تسهم في رفع عائداتها وتخفيض تكاليفها، وذلك وفقاً لفرضية الهيكل – السلوك – الأداء، أو أنها نتيجة ارتفاع الحصة السوقية لها من الودائع وفقاً لفرضية الكفاءة التقليدية. وقد شملت عينة الدراسة البنوك المحلية العاملة في الأردن وفلسطين، وتم تجميع البيانات الضرورية لاختبار نماذج الدراسة القياسية باستخدام القوائم المالية المنشورة لها والإفصاحات الأخرى للفترة (2005-2010)، وباستخدام الأساليب الإحصائية المعلمية وغير المعلمية منها، الوصفية والأخرى القياسية.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات من أهمها أن ارتفاع الحصة السوقية في البنوك الاردنية والفلسطينية لا يفسر ارتفاع عائدات البنوك وربحياتها.

- دراسة (Aqil, 2014) بعنوان:

"Impact of Market Share on Profitability of Heavy Vehicles Manufacturers-A Case Study of Hino Pak Ltd"

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من تأثير الحصة السوقية على ربحية الشركة المصنعة للمركبات الثقيلة، وقد استخدم الباحثون أسلوب دراسة الحالة، فتم استخدام شركة (Hino Pak)، كحالة دراسية، وقد تم الحصول على بيانات اللازمة لإجراء الدراسة لمدة 15 سنة (1995-2010) من التقارير المالية السنوية لشركة هينو باك (Hino Pak) المحدودة. البيانات التي تم استخراجها تتضمن الحصة السوقية للشركة، الربح، العائد على الأصول وهامش صافي الربح. وقد تم قياس الربحية عن طريق الربح السنوي، العائد على هامش الأصول وصافي الربح. المتغير المستقل هو الحصة السوقية والمتغيرات التابعة هي الربح السنوي، العائد على الأصول، العائد على حقوق المساهمين وهامش صافي الربح. وتم إجراء تحليل الارتباط والانحدار لمعرفة أثر الحصة السوقية على المتغيرات التابعة. وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS لمعالجة البيانات.

وبينت نتائج تحليل الارتباط والانحدار أن الحصة السوقية لها تأثير كبير على الربح السنوي، والعائد على الأصول وصافي الربح. وهذا يعني أن زيادة حصة السوق، يؤدي إلى زيادة ربحية الشركة.

- دراسة (البشتاوي وبني طه، 2014) بعنوان:

"أثر رأس المال الفكري في تحسين ربحية شركات الصناعات الدوائية الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر رأس المال الفكري في تحسين ربحية شركات الصناعات الدوائية الأردنية، وقد حاولت الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما أثر رأس المال الفكري ومكوناته (البشري، والهيكلية، والزبائن) في تحسين ربحية المنشأة؟ وشمل مجتمع الدراسة الشركات الصناعية الدوائية في الأردن، ولجأ الباحثان إلى اختيار عينة مكونة من إحدى عشرة شركة دوائية في الأردن، وتم اختيار أفراد العينة باستخدام طريقة العينة الطبقية، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بإعداد استبانة شملت عينة الدراسة وقد تم تحليل البيانات الحزمة الإحصائية SPSS واختبار الفرضيات باستخدام (T-Test)، واختبار كرونباخ ألفا للتثبت من صدق أداة الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن لرأس المال الفكري ومكوناته الثلاثة (البشري، والهيكلية، والزبائن) دوراً كبيراً وفعالاً في تحسين الربحية، أما أهم التوصيات فهي ضرورة استثمار الأموال في رأس المال الفكري للحصول على الموارد المعرفية ووضع خطة للمحافظة على رأس المال الفكري من خلال برامج التحفيز المادي والمعنوي وتوفير الأجواء المناسبة لاستقطاب الخبرات والمهارات والكفاءات.

- دراسة (مرهج وحمودة، 2014) بعنوان:

"تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية
في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية"

يهدف البحث إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، وترتيبها حسب أهميتها النسبية، والمقارنة بين المصارف التجارية العامة والخاصة بخصوص العوامل التي تؤثر في ربحيتها.

واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، ويشمل مجتمع البحث جميع العاملين في المصارف التجارية العامة والخاصة بمحافظة اللاذقية، والبالغ عددهم 250 موظفاً، وقد قام الباحثان بالدراسة المسحية عن طريق المقابلات الشخصية، بالإضافة إلى الاستبانة، حيث تم جمع المعلومات وتحليلها حول متغيرات الدراسة المستقلة، والتي تتضمن العوامل الداخلية، والعوامل الخارجية، وأثرها على المتغير التابع وهو ربحية البنوك. وقد توصلت الدراسة إلى أن أكثر العوامل تأثيراً في ربحية البنوك هي الظروف الاقتصادية والسياسية، فيما لم يكن للحصة السوقية أي تأثير على ربحية المصارف.

- دراسة (Moones and Garkaz, 2014) بعنوان:

"The Study of Relationship between Market share and Profitability in Tehran Stock Exchange"

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الحصة السوقية للشركات وبين عوائد الأسهم في بورصة طهران. ومن أجل الوصول إلى أهداف البحث، تم اختيار 93 شركة من الشركات العاملة في بورصة طهران خلال عام 2014 كعينات من خلال أخذ عينات عشوائية، وتم دراسة القوائم المالية لها للفترة (2005-2010) وفي هذا البحث، تمثل الحصة السوقية لمتغير المستقل، وعوائد الاسهم في سوق

الأوراق المالية هو المتغير التابع. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية وهامة بين إجمالي حصتها في السوق وعوائد الأسهم وأيضا بين حصتها في سوق الصناعة وعوائد الأسهم. وتوصل الباحث إلى استنتاج مفاده أن الشركات ذات الحصة السوقية العالية لديها أيضا عوائد مرتفعة على اسهمها.

- دراسة (Al-Nimer, et al, 2015) بعنوان:

” The Impact of Marketing Strategy on Profitability in Medical Jordanian Corporations”

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ما إذا كان هناك تأثير بين مصاريف التسويق والإعلان على الربحية لشركات الأدوية الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان. وشملت عينة الدراسة جميع شركات الأدوية الصناعية المدرجة في بورصة عمان للفترة (2009 – 2013) ولتحقيق أغراض الدراسة وتحليل البيانات المستخرجة من البيانات السنوية، استخدم الباحث اختبار الانحدار الخطي البسيط.

وأظهرت نتائج الدراسة تأثير نفقات التسويق والإعلام على أداء شركات الأدوية، وبالتالي ربحيتها، وذلك من خلال أثرها في تحسين الحصة السوقية للشركات.

-دراسة (Jumono, et al., 2015) بعنوان :

"Market Concentration, Market Share, and Profitability (Study at Indonesian Commercial Banking in the Period of 2001-2012)"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير هيكل السوق على الأداء المصرفي التجاري الإندونيسي باستخدام نسبة التركيز والحصة السوقية الفردية للبنك، من خلال حصة البنك السوقية بما يتعلق بالودائع وسوق الائتمان. وشملت عينة الدراسة 101 بنكاً اختيرت من مجتمع الدراسة الكلي البالغ 120 بنكاً في للفترة (2001-2012) وتم اخذ عينات من المجتمع البحوث عن طريق استخدام أخذ العينات بصورة مقصودة. يستخدم هذا البحث البيانات المقطعية للبنوك عينة الدراسة التي تجمع بين المقطع العرضي للبيانات وسلسلة زمنية البيانات، وبالتالي تم استخدام الانحدار لتحليل البيانات في هذا البحث. ومن خلال نتائج تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى أن نسبة التركيز في سوق الودائع لها تأثير كبير وإيجابي على العائد على الأصول، في حين أن نسبة التركيز في سوق الائتمانيات والحصة السوقية الفردية للبنك في سوق الودائع والحصة السوقية الفردية للبنك في السوق الائتماني ليس لها آثار كبيرة على العائد على الاصول ROA.

-دراسة (Jumono, et al., 2016) بعنوان :

"The Effect of Loan Market Concentration on Banking Ratability: A Study of Indonesian Commercial Banking, Dynamics Panel Data Regression Approach"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة سرعة التكيف وتأثير تركيز السوق، والحصة السوقية، على العوائد باستخدام العائد على حقوق المساهمين ROE، وقد شملت عينة الدراسة 97 بنكاً من أصل 147 بنكاً

في اندونيسيا للفترة من عام 2001 إلى عام 2012. وتم دراسة البيانات المالية للبنوك من خلال فحص محتوى التقارير المالية، وتم اجراء تحليل الانحدار للبيانات المالية وقد تم دراسة أثر العديد من المتغيرات المستقلة على ربحية البنوك، من بينها الحصة السوقية، وسرعة التكيف، وتركيز السوق. وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر معنوي لسرعة التكيف، وتركيز السوق في العائد على حقوق المساهمين، فيما لم يكن هناك أثر معنوي ودال احصائياً للحصة السوقية على العائد على حقوق المساهمين في البنوك الاندونيسية.

- دراسة (Etale, 2016) بعنوان:

“Market Share and Profitability Relationship: A Study of the Banking Sector in Nigeria”

وقد بحثت هذه الدراسة العلاقة بين الحصة السوقية وبين ربحية القطاع المصرفي في نيجيريا. وشملت الدراسة عشرة بنوك مدرجة في بورصة نيجيريا (NSE). تم جمع البيانات الثانوية من التقارير السنوية للبنوك المدرجة في بورصة نيجيريا (NSE)، لفترة زمنية تغطي تسع سنوات (2003-2011). تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات. المتغير التابع في نموذج الانحدار هو الربحية التي يمثلها الربح الصافي بعد الضريبة، بينما المتغيرات المستقلة هي عنصرين للحصة السوقية بالنسبة للبنوك: عملاء الودائع (DC) وعملاء القروض (LC). وكشفت نتائج الدراسة أن حصة البنوك السوقية ممثلة هنا بعملاء الودائع (DC) وعملاء القروض (LC) لها علاقة إيجابية مع الربحية (صافي الربح بعد الضريبة) للقطاع المصرفي في نيجيريا. وأوصى الباحثون بأن إدارة البنوك في نيجيريا يجب أن تتدخل في جودة الإدارة باعتبارها جزءا هاما في التأثير على حصتها في السوق لأن الإدارة العليا تدفع البنوك إلى العمل على مستوى أعلى من الفعالية والكفاءة في إدارة محفظة الودائع وحجم القروض التي بدورها سوف تعزز الربحية.

-دراسة (شهاب الدين، 2016) بعنوان:

" الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الاردنية"

كان الهدف الرئيس للدراسة هو الكشف عن أثر الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية على ربحية البنوك التجارية الاردنية، وقامت الباحثة بقياس متغير الدراسة المستقل المتمثل بالحصة السوقية من خلال نسبة حصة البنك السوقية من التسهيلات منسوبة لاجمال التسهيلات، فيما استخدمت كل من العائد على الاصول، والعائد على الملكية لقياس ربحية البنك. وقد أجريت الدراسة على كافة البنوك التجارية الاردنية المدرجة في سوق عمان للأسهم والتي بلغ عددها 13 بنكاً خلال للفترة (2010-2014)، حيث تم أولاً احتساب الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية لهذه البنوك والتي تمثل المتغير المستقل، والعائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية كمتغيرات تابعة. ثم تم اجراء تحليل مالي بهدف التعرف على أثر الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية على ربحية البنوك التجارية وقد جاءت نتيجة التحليل متطابقة مع نتائج التحليل الاحصائي الذي تم إجراءه باستخدام معادلة الانحدار البسيط للتعرف على الاثر ومعامل الارتباط بيرسون للتعرف على العلاقة ما بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ما بين الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية والعائد على الاصول، كما بينت النتائج وجود علاقة طردية ما بين الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية والعائد على حقوق الملكية. كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها العمل على تحسين عمليات الافصاح في البنوك ذات الحصة السوقية الاقل لجذب مستثمرين جدد.

– دراسة (Sivastava, 2017) بعنوان:

“Diagnosing Inter Firm Profitability of Pharmaceutical Industry: An Empirical Analysis for India”

هدفت الدراسة إلى مقارنة ربحية شركات الصناعات الدوائية في الهند، حيث تم دراسة تأثير استراتيجية تخفيض السعر على الحصة السوقية في شركات الصناعة الدوائية، وقد تم اختيار أفضل خمس شركات أدوية في الهند للدراسة، استناداً إلى حجم القيمة السوقية الحالية. وقد تم تحليل قيم الربحية بهذه الشركات وتصنيفها على أساس الأداء المركب خلال الفترة (2012 – 2016)، وأظهرت نتائج الدراسة أن زيادة الحصة السوقية تؤدي إلى تحسين ربحية شركات الصناعة الدوائية الهندية.

(2-6) ملخص الدراسات السابقة

الرقم	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	أهم نتائج الدراسة
1	دراسة (Magoro, 2009) بعنوان "A study of the relationship between market share and profitability in listed South African retail companies".	تحديد ما إذا كانت هناك علاقة قوية بين الحصة السوقية (ممثلة بالنسبة المئوية التي تملكها الشركات في السوق) والربحية (ممثلة بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والعائد على رأس المال المستخدم).	لا توجد علاقة بين حصة الشركات في السوق وربحياتها.
2	دراسة (Mishra and Chandra, 2010) بعنوان "Mergers, Acquisitions and Firms' Performance: Experience of Indian Pharmaceutical Industry"	دراسة العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات صناعة الأدوية في الهند،	ربحية الشركة تعتمد بشكل مباشر على حجمها وحجم الصادرات، ولكن حصتها في السوق والطلب على المنتجات لم يكن لها أثر في الربحية
3	دراسة (Chu,2011) بعنوان "Is enlarging the market share the best strategy for maximizing profits"	تحديد أفضل استراتيجية للسوق يمكن أن تمكن الشركة من تحقيق أقصى قدر من الربح، وذلك من خلال دراسة أثر الحصة السوقية في ربحية الشركات	ان الحصة السوقية لا تعتبر كافية لتعزيز ربحية الشركات، إذ بينت النتائج ان الحصة السوقية يجب ان ترتبط بسياسات تسعيرية مناسبة
4	دراسة (Evgeni,2012) بعنوان "Effects of market share on "the bank's profitability"	استكشاف تأثير مثل الحصة السوقية على مؤشرات الربحية للبنوك في بلغاريا.	أن العلاقة بين الحصة السوقية وربحية البنوك إيجابية ودالة إحصائياً
5	دراسة (Simeneh,2012) بعنوان "Market share, Concentration and Profitability of Ethiopian Leather Industry"	تحديد أثر الحصة السوقية والتركز السوقي للشركات الاثيوبية لصناعة الجلود في أداء هذه الشركات	لا يوجد أثر للحصة السوقية على ربحية شركات صناعة الجلود في اثيوبيا
6	دراسة (Innocent, et al., 2013) بعنوان: "Financial Ratio Analysis as a Determinant of Profitability in Nigerian "Pharmaceutical Industry"	هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين تحليل النسبة المالية وربحية الشركات الصناعية الصيدلانية النيجيرية للفترة (2001 – 2011).	أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة سلبية بين جميع المتغيرات المستقلة ممثلة بالتحليل باستخدام النسب المالية وبين الربحية في صناعة الأدوية النيجيرية.
7	دراسة (حمدان وآخرون، 2013) بعنوان "العلاقة بين هيكل السوق والربحية في صناعة المصارف الاردنية والفلسطينية"	معرفة إذا ما كانت عائدات البنوك فيها تتحقق جراء التركيز واحتكار مجموعة من البنوك للعمل المصرفي، بحيث تفرض أسعاراً غير تنافسية تسهم في رفع عائداتها وتخفيض تكاليفها	أن ارتفاع الحصة السوقية في البنوك الاردنية والفلسطينية لا يفسر ارتفاع عائدات البنوك وربحياتها
8	دراسة (Aqil,2014) بعنوان "Impact of Market Share on Profitability of Heavy Vehicles Manufacturers-A"	التحقق من تأثير الحصة السوقية على ربحية الشركة المصنعة للمركبات الثقيلة	أن الحصة السوقية لها تأثير كبير على الربح السنوي، والعائد على الأصول وصافي الربح. وهذا يعني أن زيادة

حصّة السوق، يؤدي إلى زيادة ربحية الشركة.		Case Study of Hino Pak Ltd"	
خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن لرأس المال الفكري ومكوناته الثلاثة (البشري، والهيكل، والزبائن) دوراً كبيراً وفعالاً في تحسين الربحية.	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر رأس المال الفكري في تحسين ربحية شركات الصناعات الدوائية الأردنية.	دراسة (البشتاوي وبني طه، 2014) بعنوان: "أثر رأس المال الفكري في تحسين ربحية شركات الصناعات الدوائية الأردنية"	9
ان أكثر العوامل تأثيراً في ربحية البنوك هي الظروف الاقتصادية والسياسية، فيما لم يكن للحصّة السوقية أي تأثير على ربحية المصارف.	تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، وترتيبها حسب أهميتها النسبية	دراسة (مرهج وحمودة، 2014)، بعنوان "تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية"	10
وجود علاقة إيجابية وهامة بين إجمالي حصتها في السوق وعوائد الأسهم وأيضاً بين حصتها في سوق الصناعة وعوائد الأسهم. وتوصل الباحث إلى استنتاج مفاده أن الشركات ذات الحصّة السوقية العالية لديها أيضاً عوائد مرتفعة على أسهمها.	تحديد العلاقة بين الحصّة السوقية للشركات وبين عوائد الأسهم في بورصة طهران	دراسة (Moones and Garkaz, 2014) بعنوان "The Study of Relationship between Market share and Profitability in Tehran Stock Exchange"	11
وأظهرت نتائج الدراسة تأثير نفقات التسويق والإعلام على أداء شركات الأدوية، وبالتالي ربحيتها، وذلك من خلال أثرها في تحسين الحصّة السوقية للشركات.	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ما إذا كان هناك تأثير بين مصاريف التسويق والإعلان على الربحية لشركات الأدوية الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.	دراسة (Al-Nimer, et al, 2015) بعنوان: "The Impact of Marketing Strategy on Profitability in Medical Jordanian Corporations"	12
أن نسبة التركيز في سوق الودائع لها تأثير كبير وإيجابي على العائد على الأصول، في حين أن نسبة التركيز في سوق الائتمانات والحصّة السوقية الفردية للبنك في سوق الودائع والحصّة السوقية الفردية للبنك في السوق الائتماني ليس لها آثار كبيرة على العائد على الأصول ROA	تحديد تأثير هيكل السوق على الأداء المصرفي التجاري الإندونيسي باستخدام نسبة التركيز والحصّة السوقية الفردية للبنك، من خلال حصّة البنك السوقية بما يتعلق بالودائع وسوق الائتمان	دراسة (Jumono, et al., 2015) بعنوان "Concentration, Market Share, and Profitability (Study at Indonesian Commercial Banking in the Period of 2001-2012)"	13
لم يكن هناك أثر معنوي ودال احصائياً للحصّة السوقية على العائد على حقوق المساهمين في البنوك الإندونيسية	معرفة سرعة التكيف وتأثير تركيز السوق، والحصّة السوقية، على العوائد باستخدام العائد على حقوق المساهمين ROE	دراسة (Jumono, et al., 2016) بعنوان "The Effect of Loan Market Concentration on Banking Ratability: A Study of Indonesian	14

		Commercial Banking, Dynamics Panel Data Regression Approach"	
أن حصة البنوك السوقية ممثلة هنا بعملاء الودائع (DC) وعملاء القروض (LC) لها علاقة إيجابية مع الربحية (صافي الربح بعد الضريبة) للقطاع المصرفي في نيجيريا	تحديد العلاقة بين الحصة السوقية وبين ربحية القطاع المصرفي في نيجيريا	دراسة (Etale, 2016) بعنوان "Market Share and Profitability Relationship: A Study of the Banking Sector in Nigeria "	15
وجود علاقة طردية مابين الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية والعائد على الاصول، كما بينت النتائج وجود علاقة طردية مابين الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية والعائد على حقوق الملكية	الكشف عن أثر الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية على ربحية البنوك التجارية الاردنية	دراسة (شهاب الدين، 2016) بعنوان " الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الاردنية"	16
وأظهرت نتائج الدراسة أن زيادة الحصة السوقية تؤدي إلى تحسين ربحية شركات الصناعة الدوائية الهندية.	هدفت الدراسة إلى مقارنة ربحية شركات الصناعات الدوائية في الهند، حيث تم دراسة تأثير استراتيجية تخفيض السعر على الحصة السوقية في شركات الصناعة الدوائية.	دراسة (Sivastava, 2017) بعنوان: "Diagnosing Inter Firm Profitability of Pharmaceutical Industry: An Empirical Analysis for India"	17

(2-7) التعليق على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية يظهر أن معظم الباحثين قاموا بالتركيز على تحديد العلاقة بين ربحية الشركات والحصة السوقية من خلال استخدام الحصة السوقية النسبية، وقد كانت معظم الدراسات تبحث تأثير الحصة السوقية في القطاع المصرفي، كما تعرضت بعض الدراسات إلى الحصة السوقية في الشركات الصناعية، إلا أنه لم تتعرض الدراسات المحلية أو الأجنبية إلى تأثير الحصة السوقية على الربحية في قطاع الصناعات الدوائية باستثناء دراسة (Mishra and Chandra, 2010) التي بحثت العوامل المؤثرة في ربحية شركات صناعة الأدوية في الهند بشكل عام، وكان من ضمن المتغيرات المستقلة لهذه الدراسة الحصة السوقية، والتي لم يظهر وجود علاقة لها بربحية شركات الأدوية.

وقد توصلت الدراسات إلى نتائج متفاوتة من حيث أثر الحصة السوقية في ربحية الشركات حيث توصلت دراسة (Magoro, 2009; Mishra and Chandra, 2010; Simeneh, 2012; Jumono, et al., 2016; حمدان وآخرون، 2013; مرهج وحمودة، 2014) إلى عدم وجود علاقة بين ربحية الشركات، وبين حصتها السوقية، فيما توصلت دراسة (Evgeni, 2012; Aqil, 2014; Moones and Garkaz, 2014; Etale, 2016; شهاب الدين، 2016) إلى وجود مثل هذه العلاقة، فيما بينت دراسة (Chu, 2011) أن تأثير الحصة السوقية في ربحية الشركات يتطلب توافر بعض الشروط، مثل السياسات السعرية، إذ بينت الدراسة أن التوسع في الحصة السوقية بدون دراسة السياسات السعرية قد يكون ذو أثر سلبي على ربحية الشركات.

(2-8) ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تميزت هذه الدراسة من خلال تناولها لموضوع أثر الحصة السوقية في ربحية شركات الصناعات الدوائية، إذ لم يتم تناول أثر الحصة السوقية على ربحية الشركات الدوائية بشكل مباشر، وكانت دراسة (Mishra & Chandra, 2010) هي الدراسة الوحيدة التي تناولت أثر الحصة السوقية على ربحية الشركات الدوائية، إلا أنها درست الحصة السوقية بشكل مختصر كأحد المتغيرات المستقلة، ولم يتم دراستها بشكل منفصل عن بقية المتغيرات المؤثرة في الربحية.

كما تتميز هذه الدراسة أيضا بنطاقها، إذ أن معظم الدراسات ركزت على القطاع المصرفي، بالإضافة إلى بعض الدراسات التي تناولت القطاع الصناعي، فيما تناولت هذه الدراسة شركات الصناعات الدوائية، والتي لم يتم تناولها بشكل مباشر في الدراسات السابقة.

بالإضافة إلى تميز هذه الدراسة بمجتمعها، حيث لم يتم تناول شركات الصناعات الدوائية في الاردن بمثل هذه الدراسة، إذ لم يتم العثور على أية دراسة تبحث أثر الحصة السوقية في ربحية شركات الصناعات الدوائية في الاردن.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

(3-1) مقدمة

(3-2) منهج الدراسة

(3-3) مجتمع الدراسة وعينتها

(3-4) مصادر جمع المعلومات

(3-5) أنموذج الدراسة

(3-6) الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

(3-1) مقدمة

يستعرض هذا الفصل طبيعة الدراسة والمنهجية المتبعة في اختيار عينة الدراسة والأدوات المستخدمة في وصف المتغيرات واختبار الفرضيات بالاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها والتي تخص الشركات الدوائية والصناعات الطبية خلال السنوات (2010-2015).

(3-2) منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو أسلوب من أساليب التحليل التي تركز على معلومات كافية عن ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة أو فترات زمنية محددة ومعلومة للحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة، بهدف التوصل إلى نتائج منطقية تدعم الفرضيات الواردة في الدراسة، كما تم الاستعانة بالمنهج الكمي لدراسة وتحليل البيانات بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة، حيث تعتبر بيانات هذه الدراسة من البيانات المقطعية.

(3-3) مجتمع الدراسة وعينتها

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع شركات الأدوية والصناعة الطبية والتي تم تداول أسهمها في سوق عمان المالي خلال الفترة (2010-2015) واستمرت في التداول حتى عام 2015 والبالغ عددها ست شركات، وقد تم اعتماد هذه الفترة فقط نظراً لعدم توفر المعلومات المالية للفترات اللاحقة لعام 2015 في وقت إجراء الدراسة، وهذه الشركات هي:

1. شركة دار الدواء.
2. شركة المركز العربي الدوائية.
3. الشركة الأردنية للأدوية.
4. شركة الشرق الأوسط الدوائية.
5. شركة الحياة الدوائية.
6. شركة فيلادلفيا للأدوية.

وقد تم اختيار جميع الشركات لتمثل عينة الدراسة.

(3-4) مصادر جمع البيانات

اعتمد الباحث في جمعه للبيانات على المصادر التالية:

أولاً: المصادر الثانوية

وتمثلت بالمصادر العربية والأجنبية المتوفرة على شكل دراسات سابقة وبحوث ونشرات وكتب والتي تم الحصول عليها من المكتبات وشبكة الانترنت.

ثانياً: المصادر الأولية

وتمثلت بالقوائم المالية والتقارير السنوية والمعلومات الخاصة بشركات الأدوية والصناعات الطبية والمنشورة على موقع بورصة عمان والمواقع الالكترونية الخاصة بالشركات.

(3-5) أنموذج الدراسة

يبين الشكل رقم (1 - 3) أنموذج الدراسة والذي تكون من:

المتغير المستقل: الحصة السوقية.

كما أنه يبين المتغيرات التابعة للدراسة، وهي:

المتغير التابع: ربحية شركات الصناعات الدوائية، والتي تتضمن ثلاثة أبعاد هي:

البعد الأول: العائد على رأس المال العامل.

البعد الثاني: العائد على الأصول.

البعد الثالث: العائد على حقوق الملكية.



شكل رقم (3-1) إنموذج الدراسة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

(3-6) الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) لمعالجة البيانات الأولية، حيث تم استخدام النسب المئوية والتكرارات والأوساط الحسابية والوسيط والانحرافات المعيارية وأكبر وأقل قيمة؛ وذلك بهدف وصف متغيرات الدراسة، كما تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

(4-1) المقدمة

(4-2) وصف متغيرات الدراسة

(1-4-2) المتغير المستقل: الحصة السوقية

(2-4-2) المتغير التابع: ربحية الشركات

(4-3) تصنيف الحصة السوقية لشركات الأدوية الأردنية

(4-4) العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة

(4-5) اختبار الفرضيات

(1-4-5) اختبار الفرضية الأولى

(2-4-5) اختبار الفرضية الثانية

(3-4-5) اختبار الفرضية الثالثة

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

(4-1) المقدمة

يتطرق هذا الفصل إلى التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة، حيث تم عرض وصف لمتغيرات الدراسة، ومن ثم اختبار الفرضيات.

(4-2) وصف متغيرات الدراسة

يعرض هذا الجزء من الفصل الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الخاصة بشركات الصناعات الدوائية الأردنية، وللفترة (2010-2015). حيث تم استخدام المقاييس الإحصائية الآتية:

1. **الوسط الحسابي Mean:** والذي يمثل القيمة التي تتجمع حولها قيم بيانات المتغير على مدار سنوات الدراسة الممتدة للفترة (2010-2015).

2. **الانحراف المعياري Standard Deviation:** والذي يمثل القيمة التي تعكس مدى تشتت (انحراف) قيم بيانات المتغير عن وسطها الحسابي.

3. **الوسيط Median:** والذي يمثل القيمة التي تتوسط قيم بيانات المتغير.

4. **أكبر قيمة وأقل قيمة Maximum and Minimum Value:** واللذان تمثلان مدى التذبذب الحادث في قيم المتغير.

(2-4-1) المتغير المستقل: الحصة السوقية

وقد تم عرض المتغير المستقل (الحصة السوقية) بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الخاصة بشركات الصناعات الدوائية الأردنية، وللفترة (2010-2015)، حيث تم حساب الحصة السوقية من خلال قسمة الإيرادات التشغيلية الخاصة بالشركات عينة الدراسة على الإيرادات التشغيلية للقطاع الدوائي. والجدول التالي يبين الاحصاءات الوصفية لمتغير الحصة السوقية.

جدول (4-1): الاحصاءات الوصفية لمتغير الحصة السوقية

المقياس	الحصة السوقية
الوسط الحسابي	0.1662
الانحراف المعياري	0.1809
الوسيط	0.0856
أكبر قيمة	0.5997
أقل قيمة	0.0032

نلاحظ من الجدول (4-1) أن متوسط نسبة الحصة السوقية في شركات الصناعة الدوائية الأردنية خلال الفترة (2010-2015) قد بلغ (0.1662)، وبانحراف معياري مقداره (0.1809). في حين بلغت أكبر قيمة تم تسجيلها خلال الفترة هي (0.5997)، وكان أدنى قيمة هي (0.0032). ومن القيم القصوى الممثلة بأكبر قيمة وأقل قيمة، وقيمة الانحراف المعياري نلاحظ تشتت قيم الحصة السوقية حول أوساطها الحسابية.

(2-4-2) المتغير التابع: ربحية الشركات

يتمثل المتغير التابع بـ (ربحية الشركات)، والذي تم قياسه من خلال المتغيرات الآتية: العائد على رأس المال العامل، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية. وقد تم عرضها بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الخاصة بشركات الصناعات الدوائية الأردنية، وللفترة (2010-2015).

1- العائد على رأس المال العامل

تم عرض المتغير (العائد على رأس المال العامل) بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الخاصة بشركات الصناعات الدوائية الأردنية، وللفترة (2010-2015)، حيث تم حساب العائد على رأس المال العامل من خلال قسمة الأرباح قبل الفوائد والضرائب الخاصة بالشركات عينة الدراسة على رأس المال العامل لتلك الشركات. والجدول التالي يبين الاحصاءات الوصفية لمتغير العائد على رأس المال العامل.

جدول (2-4): الاحصاءات الوصفية لمتغير العائد على رأس المال العامل

المقياس	العائد على رأس المال العامل
الوسط الحسابي	0.1796
الانحراف المعياري	0.4932
الوسيط	0.2236
أكبر قيمة	1.5080
أقل قيمة	-0.8861

نلاحظ من الجدول (2-4) أن متوسط نسبة العائد على رأس المال العامل في شركات الصناعة الدوائية الأردنية خلال الفترة (2010-2015) قد بلغ (0.1796)، وبانحراف معياري مقداره (0.4932).

في حين بلغت أكبر قيمة تم تسجيلها خلال الفترة هي (1.5080)، وكان أدنى قيمة هي (-0.8861). ومن القيم القصوى الممثلة بأكبر قيمة وأقل قيمة، وقيمة الانحراف المعياري نلاحظ تشتت قيم العائد على رأس المال العامل حول أوساطه الحسابية.

2- العائد على الأصول

تم عرض المتغير (العائد على الأصول) بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الخاصة بشركات الصناعات الدوائية الأردنية، وللفترة (2010-2015). والجدول التالي يبين الاحصاءات الوصفية لمتغير العائد على الأصول.

جدول (3-4): الاحصاءات الوصفية لمتغير العائد على الأصول

المقياس	العائد على الأصول
الوسط الحسابي	1.1081
الانحراف المعياري	12.7821
الوسيط	0.6600
أكبر قيمة	40.3800
أقل قيمة	-19.9700

نلاحظ من الجدول (3-4) أن متوسط نسبة العائد على الأصول في شركات الصناعة الدوائية الأردنية خلال الفترة (2010-2015) قد بلغ (1.1081)، وبانحراف معياري مقداره (12.7821). في حين بلغت أكبر قيمة تم تسجيلها خلال الفترة هي (40.3800)، وكان أدنى قيمة هي (-19.9700). ومن القيم القصوى الممثلة بأكبر قيمة وأقل قيمة، وقيمة الانحراف المعياري نلاحظ تشتت قيم العائد على الأصول حول أوساطه الحسابية.

3- العائد على حقوق الملكية

تم عرض المتغير (العائد على حقوق الملكية) بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الخاصة بشركات الصناعات الدوائية الأردنية، وللفترة (2010-2015). والجدول التالي يبين الاحصاءات الوصفية لمتغير العائد على حقوق الملكية.

جدول (4-4): الاحصاءات الوصفية لمتغير العائد على حقوق الملكية

المقياس	العائد على حقوق الملكية
الوسط الحسابي	-16.5558
الانحراف المعياري	71.9726
الوسيط	-5.1000
أكبر قيمة	51.0100
أقل قيمة	-412.3700

نلاحظ من الجدول (4-4) أن متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية في شركات الصناعة الدوائية الأردنية خلال الفترة (2010-2015) قد بلغ (-16.5558)، وانحراف معياري مقداره (71.9726). في حين بلغت أكبر قيمة تم تسجيلها خلال الفترة هي (51.0100)، وكان أدنى قيمة هي (-412.3700). ومن القيم القصوى الممثلة بأكبر قيمة وأقل قيمة، وقيمة الانحراف المعياري نلاحظ تشتت قيم العائد على حقوق الملكية حول أوساطه الحسابية.

(4-3) تصنيف الحصة السوقية لشركات الأدوية الأردنية

اعتمد الباحث في تصنيف الحصة السوقية لشركات الأدوية الأردنية عينة الدراسة على المتوسط الحسابي لكل شركة، ومن ثم ترتيب القيم لتحديد الشركات التي تتمتع بأكبر حصة سوقية.

الجدول (5-4): متوسط الحصة السوقية لشركات الأدوية والانحراف المعياري لها

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	ترتيب الشركة حسب متوسط الحصة السوقية	اسم الشركة
0.05776	0.51092	1	دار الدواء للتنمية والاستثمار
0.00533	0.01035	6	المركز العربي للصناعات الدوائية
0.03591	0.08417	3	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيميائية والمستلزمات الطبية
0.07954	0.26253	2	الأردنية لإنتاج الأدوية
0.01637	0.08320	4	الحياة للصناعات الدوائية
0.03648	0.04623	5	فيلا دلفيا لصناعة الأدوية

تشير نتائج الجدول رقم (4-5) إلى احتلال الحصة السوقية لشركة دار الدواء للتنمية والاستثمار

المركز الأول بمقدار (0.51092)، وتلتها في المرتبة الثانية الشركة الأردنية لإنتاج الأدوية، حيث بلغ متوسط الحصة السوقية (0.26253)، وحلت شركة الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيميائية والمستلزمات الطبية في المرتبة الثالثة بمتوسط حصة سوقية بلغ (0.08417). في حين احتلت شركة المركز العربي للصناعات الدوائية المركز الأخير، بمتوسط حصة سوقية بلغ (0.01035).

(4-4) العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل ارتباط Pearson والذي يشير إلى العلاقة الارتباطية بين

متغيرات الدراسة:

جدول (4-6) مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

المتغير	الحصة السوقية	العائد على رأس المال العامل	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية
الحصة السوقية	1.000			
العائد على رأس المال العامل	-0.049	1.000		
العائد على الأصول	0.184	0.342*	1.00	
العائد على حقوق الملكية	0.182	-0.004	0.515**	1.00

(*) دال عند مستوى دلالة 0.05

(**) دال عند مستوى دلالة 0.01

يبين الجدول (4 - 6) ما يأتي:

1. وجود علاقة سالبة بين الحصة السوقية والعائد على رأس المال العامل، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ($R = -0.049$) وهي غير دالة إحصائياً.
2. وجود علاقة موجبة بين الحصة السوقية وكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط لكل منهما (0.184, 0.182) على التوالي، ولكن لم تكن دالة إحصائياً.

3. إن أعلى معامل ارتباط كان بين المتغيرين (العائد على حقوق الملكية) و(العائد على الأصول)،

والذي بلغ (0.515).

(4-5) اختبار الفرضيات

في هذا الجزء من الدراسة نستعرض اختبار فرضيات الدراسة، حيث تم اخضاعها لتحليل الانحدار

الخطي البسيط Simple linear regression. وقد كانت النتائج كما يلي:

(1-4-5) اختبار الفرضية الأولى

تهدف الفرضية الأولى إلى تحديد أثر الحصة السوقية (نسبة مبيعات الشركة إلى مبيعات قطاع

الصناعات الدوائية ككل) على العائد على رأس المال العامل في شركات الصناعات الدوائية الاردنية.

حيث تنص هذه الفرضية على:

الفرضية الاولى Ho1: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للحصة السوقية (نسبة

مبيعات الشركة إلى مبيعات قطاع الصناعات الدوائية ككل) على العائد على رأس المال العامل في

شركات الصناعات الدوائية الاردنية.

الجدول (4-7): نتائج اختبار أثر (الحصة السوقية) على العائد على رأس المال العامل في شركات

الصناعات الدوائية الاردنية

جدول المعاملات Coefficients					تحليل التباين ANOVA		ملخص النموذج Model Summery		المتغير التابع
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	Sig F*	F	r ² معامل التحديد	R معامل الارتباط	
0.776	-0.287	0.467	- 0.134	الحصة السوقية	0.776	0.083	0.002	0.049	العائد على رأس المال العامل

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول رقم (4-7) أن قيمة معامل التحديد قد بلغت ($r^2 = 0.002$)، وهذا يعني أن (الحصة السوقية) قد فسّر ما مقداره (0.2%) من التباين في (العائد على رأس المال العامل)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (0.083) بدلالة إحصائية بلغت ($\text{Sig} = 0.776$) وهذا يؤكد عدم معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة ($B = 0.134$) وأن قيمة ($t = -0.287$) بدلالة إحصائية بلغت ($\text{Sig} = 0.776$) وهذه تؤكد عدم معنوية المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وبناء على ما سبق، نقبل الفرضية العدمية الأولى التي تنص على:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للحصة السوقية (نسبة مبيعات الشركة إلى مبيعات قطاع الصناعات الدوائية ككل) على العائد على رأس المال العامل في شركات الصناعات الدوائية الأردنية".

(5-4-2) اختبار الفرضية الثانية

تهدف الفرضية الثانية إلى تحديد أثر الحصة السوقية (نسبة مبيعات الشركة إلى مبيعات قطاع الصناعات الدوائية ككل) على العائد على الأصول في شركات الصناعات الدوائية الأردنية. حيث تنص هذه الفرضية على:

الفرضية الثانية H_02 :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للحصة السوقية (نسبة مبيعات الشركة إلى مبيعات قطاع الصناعات الدوائية ككل) على العائد على الأصول في شركات الصناعات الدوائية الأردنية.

الجدول (4-8): نتائج اختبار أثر (الحصة السوقية) على العائد على الأصول في شركات الصناعات الدوائية الاردنية

جدول المعاملات Coefficients					تحليل التباين ANOVA		ملخص النموذج Model Summery		المتغير التابع
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	Sig F*	F	r2 معامل التحديد	R معامل الارتباط	
0.283	1.091	11.911	13.00	الحصة السوقية	0.283	1.191	0.034	0.184	العائد على الأصول

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول رقم (4-8) أن قيمة معامل التحديد قد بلغت ($r^2 = 0.034$)، وهذا يعني أن (الحصة السوقية) قد فسّر ما مقداره (3.0%) من التباين في (العائد على الأصول)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (1.191) بدلالة إحصائية بلغت (Sig = 0.283) وهذا يؤكد عدم معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B= 13.00) وأن قيمة (t= 1.091) بدلالة إحصائية بلغت (Sig = 0.283) وهذه تؤكد عدم معنوية المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وبناء على ما سبق، نقبل الفرضية العدمية الثانية التي تنص على:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للحصة السوقية (نسبة مبيعات الشركة إلى مبيعات قطاع الصناعات الدوائية ككل) على العائد على الأصول في شركات الصناعات الدوائية الاردنية".

(3-4-5) اختبار الفرضية الثالثة

تهدف الفرضية الثالثة إلى تحديد أثر الحصة السوقية (نسبة مبيعات الشركة إلى مبيعات قطاع الصناعات الدوائية ككل) على العائد على حقوق الملكية في شركات الصناعات الدوائية الاردنية. حيث تنص هذه الفرضية على:

الفرضية الثالثة Ho3:

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للحصة السوقية (نسبة مبيعات الشركة إلى مبيعات قطاع الصناعات الدوائية ككل) على العائد على حقوق الملكية في شركات الصناعات الدوائية الاردنية.

الجدول (4-9): نتائج اختبار أثر (الحصة السوقية) على العائد على حقوق الملكية في شركات الصناعات الدوائية الاردنية

جدول المعاملات Coefficients					تحليل التباين ANOVA		ملخص النموذج Model Summery		المتغير التابع
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	Sig F*	F	r2 معامل التحديد	R معامل الارتباط	
0.288	1.080	67.090	72.463	الحصة السوقية	0.288	1.167	0.033	0.182	العائد على حقوق الملكية

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول رقم (4-9) أن قيمة معامل التحديد قد بلغت ($r^2 = 0.033$)، وهذا يعني أن (الحصة السوقية) قد فسّر ما مقداره (3.0%) من التباين في (العائد على حقوق الملكية)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (1.167) بدلالة إحصائية بلغت (Sig = 0.288)

وهذا يؤكد عدم معنوية الانحدار عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$. كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة $B=$

72.463 وأن قيمة $(t= 1.080)$ بدلالة إحصائية بلغت $(Sig = 0.288)$ وهذه تؤكد عدم معنوية المعامل

عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$. وبناء على ما سبق، نقبل الفرضية العدمية الثالثة التي تنص على:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للحصة السوقية (نسبة مبيعات الشركة

إلى مبيعات قطاع الصناعات الدوائية ككل) على العائد على حقوق الملكية في شركات الصناعات

الدوائية الاردنية".

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

(5-1) نتائج الدراسة

(5-2) توصيات الدراسة

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

(5-1) نتائج الدراسة

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع فإن هذا الفصل يتناول عرضاً لمجمل **النتائج** التي توصل إليها الباحث، كأجابة عن الاسئلة التي طرحتها الدراسة في الفصل الاول والتي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها.

فقد كشفت نتائج الاختبارات والمؤشرات المالية المستخدمة في دراسة أثر الحصة السوقية لشركات الصناعات الدوائية على ربحية هذه الشركات عما يلي:

1. وجود علاقة ارتباط سلبية (غير دالة إحصائياً) بين الحصة السوقية والعائد على رأس المال العامل.
2. وجود علاقة ارتباط موجبة بين الحصة السوقية وكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ولكنها لم تكن دالة إحصائياً.
3. إن أعلى معامل ارتباط كان بين المتغيرين (العائد على حقوق الملكية) و(العائد على الأصول).
4. لا يوجد أثر للحصة السوقية (نسبة مبيعات الشركة إلى مبيعات قطاع الصناعات الدوائية ككل) على العائد على رأس المال العامل والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في شركات الصناعات الدوائية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.
5. احتلال الحصة السوقية لشركة دار الدواء للتنمية والاستثمار المركز الأول بمقدار (0.51092)، وتلتها في المرتبة الثانية الشركة الأردنية لإنتاج الأدوية، حيث بلغ متوسط الحصة السوقية

(0.26253)، وحلت شركة الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيميائية والمستلزمات الطبية في المرتبة الثالثة بمتوسط حصة سوقية بلغ (0.08417). في حين احتلت شركة المركز العربي للصناعات الدوائية المركز الأخير، بمتوسط حصة سوقية بلغ (0.01035).

(5-2) توصيات الدراسة

بناء على النتائج التي توصلت اليها الدراسة فان الباحث يقدم التوصيات الآتية:

1. من خلال ما توصلت اليه الدراسة من عدم وجود تأثير للحصة السوقية على ربحية الشركات، فإن الباحث يوصي الشركات من اجراء الدراسات حول العوامل المؤثرة في ربحيتها، ومراجعة السياسات السعرية المرتبطة بإختراقها للأسواق الجديدة.
2. يجب على الشركات عدم التوسع في الحصة السوقية والسعي إلى دخول اسواق جديدة بهدف تعظيم الربحية الا بعد الإعتماد على السياسات السعرية المدروسة.
3. توسيع نطاق دراسة العلاقة بين الحصة السوقية والربحية لتشمل قطاعات أخرى مثل الأغذية والصناعات التحويلية والنفط والغاز وغيرها، وذلك للتحقق من امكانية تعميم نتائج هذه الدراسة.
4. يجب التركيز على إدارة الشركات ونوعيتها باعتبار ان كفاءة الادارة وفعاليتها من العوامل الهامة المؤثرة في كل من حصة الشركات السوقية وربحيته. لان الادارة التي تعمل على مستوى أعلى من الفعالية والكفاءة هي التي ستقوم بدورها في تحسين الربحية.

قائمة المراجع

اولا: المراجع العربية

ثانيا: المراجع الاجنبية

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. إبراهيم، إيهاب نظمي والقاضي، إبراهيم علي، (2012)، **التسويق المصرفي**، جامعة أبو ظبي، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة.
2. ابن منظور، محمد بن مكرم (1414هـ)، **لسان العرب**، ط3، دار صادر، بيروت، لبنان.
3. البرواري، نزار عبد المجيد، النقشبندى، فارس محمد (2013م). **التسويق المبنى على المعرفة، مدخل الأداء التسويقي المتميز**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4. البشتاوي، سليمان حسين وبني طه، إسماعيل أحمد حسين، (2014)، "أثر رأس المال الفكري في تحسين ربحية شركات الصناعات الدوائية الأردنية"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 10، العدد 2.
5. البعلی، ابن أبي الفتح (2003م)، **المطلع على ألفاظ المقنع**، ط1، مكتبة السوادى.
6. البكرى، ثامر (2008م)، **استراتيجيات التسويق**، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان، الأردن.
7. جريج كورنيليوس، ونايف محمد، (2015م)، "مهارات التجارة والتنوع الاقتصادي (STED)، قطاع الصناعات الدوائية"، **المكتب الإقليمي للدول العربية**، منظمة العدل الدولية، بيروت، لبنان.
8. الحريملى، فيصل بن عبد العزيز (2002م)، **تطريز رياض الصالحين**، ط1، دار العاصمة، الرياض، السعودية.

9. حمّاد، طارق عبد العال، (2005م)، إدارة البنوك التجارية، سلسلة البنوك التجارية المعاصرة، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
10. حمدان، علام محمد موسى، شاهين، علي عبدالله أحمد، وعناسوة، محمد سلامة مكازي، (2013م)، "العلاقة بين هيكل السوق واربحية في صناعة المصارف الاردنية والفلسطينية"، مجلة رؤى إستراتيجية، العدد (1)، المجلد (22)، ص 147-116 .
11. حمدان، ناصر والقضاة، علي، (2013م)، "أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية"، مجلة المنارة، العدد 4، 2013.
12. الرازي، زين الدين بو عبد الله (1999م). مختار الصحاح، ط5، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت - صيدا، لبنان.
13. شاهين، محمد، (2017)، "صادرات المملكة من الأدوية ارتفعت العام الماضي بنسبة 9%"، مقال منشور في صحيفة البوصلة، بتاريخ 2017/1/18م، يمكن الرجوع اليه على الرابط التالي:
<http://albosa.la/TVRVeU1UVXkrdQ>
14. شهاب الدين، ابتسام السيد، (2016م)، الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الاردنية"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.
15. الصميدعي، محمود جاسم، يوسف، ردينة عثمان (2001م)، الأساليب الكمية في التسويق، ط1، دار المنهج، عمان، الأردن.
16. الصميدعي، محمود جاسم، يوسف، ردينه عثمان، (2001م)، التسويق المصرفي، مدخل إستراتيجي كمي تحليلي، ط1، دار المنهج، عمان، الأردن.

17. الصيرفي، محمد، (2005م)، مبادئ التسويق، ط1، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، مصر.

18. طميلة، الهام فخري (2013م)، استراتيجيات التسويق، إطار نظري وتطبيقي، ط1، اثراء للنشر، عمان، الأردن.

19. عبد الله، عبد القادر، والصادق، بابكر، (2002م)، محددات الهيكل التمويلي للشركات الصناعية المساهمة في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، المجلد (42)، العدد (4)، كانون أول، 723-745.

20. العجارمة، تيسير العفشيات (2013م)، التسويق المصرفي، ط2، دار الحامد، عمان، الأردن.

21. عزام، زكريا أحمد (2009م)، مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن.

22. غرفة صناعة الأردن، (2015م)، التقرير السنوي لغرفة تجارة عمان، قطاع الصناعات العلاجية واللوازم الطبية، نيسان 2015م.

23. الكبيسي، محمد عادل (2012م)، أثر التخطيط الاستراتيجي في تبني التجارة الالكترونية على الحصة السوقية "دراسة تطبيقية على شركات البرمجيات المتبنية للتجارة الالكترونية في الأردن"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

24. المحجان، فهد محمد سعد، (2012م)، تحليل العلاقة بين خصوصية السيولة والربحية والمديونية السابقة وبين المزيج التمويلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

25. مرهج، منذر وحمودة، عبد الواحد، (2014م)، "تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف

التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة

اللاذقية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد

(36) العدد 2، 2014، ص 325-345.

26. موقع إستثمارات الأردن على الرابط: <http://www.jic.gov.jo>

27. النسور، عبد الحكيم عبد الله، (2009م)، الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في

ظل الإنتفاح الاقتصادي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا.

28. الوادي، محمود حسين وآخرون (2010م)، مبادئ علم الاقتصاد، ط1، دار المسيرة، عمان،

الأردن.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Abdul Rahman, Abdul Aziz A. Abdul Rahman,(2017), The Relationship between Solvency Ratios and Profitability Ratios: Analytical Study in Food Industrial Companies listed in Amman Bursa, **International Journal of Economics and Financial Issues**, 2017, vol. 7, issue 2, 86-93.
2. Acher, D. A. and Jacobson, R. (1985), Is Market Share all that it's Cracked up to be?, **Journal of Marketing**, Fall, Vol. 49, pp.11 – 22.
3. Al-Nimer Munther, Mohammad Fayez Qasem, Mohammad “Abd Alaffo”, AlAdham & Ammar Ali Yousef, (2015), “The Impact of Marketing Strategy on Profitability in Medical Jordanian Corporations”, **International Business Research**; Vol. 8, No. 11; 2015.
4. Anderson ‘R. (2003) ‘Founding family owner ship and firm performance, Evidence from the S & P 500. **Journal of finance**. 58‘ (3)‘1301-1328 .
5. Aqil Muhammad, Syed Fazal Aziz, Muhammed Dilshad, Seemab Qadeer, (2014)," Impact of Market Share on Profitability of Heavy Vehicles Manufacturers-A Case Study of Hino Pak Ltd, **Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)**, 2321-5925.Volume 3, Issue 2. Ver. II (Mar-Apr. 2014), PP 16-20.
6. Burja, C. (2011). Factors Influencing the Companies’ Profitability. **Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica**, 13(2).
7. Chandler, A.D. Jr (1962) Strategy and Structure: Chapters in the History of American Industrial Enterprise, MIT press, Cambridge, MA.

8. Chu, Hsiao-Ping, (2011), "Is enlarging the market share the best strategy for maximizing profits", **African Journal of Business Management**, Vol. 5(20), pp. 7992-7999, 16 September, 2011.
9. Etale Lyndon M., Paymaster F. Bigilar, Meshack S. Ifurueze, (2016), "Market Share and Profitability Relationship: A Study of the Banking Sector in Nigeria", **International Journal of Business, Economics and Management**, 2016, 3(8): 103 – 112.
10. Evgeni Genchev, (2012), "Effects of market share on the bank's profitability," **Review of Applied Socio- Economic Research** (Volume 3, Issue 1/ 2012), pp.87.
11. Gibson ‘Charles H. (2011)’ **Financial Statement Analysis**” 12th Edition. The University of Toledo ‘Emeritus.
12. Hartman, Edwin M., 2011, "Virtue, profit, and the separation thesis: An Aristotelician view", **Journal of Business Ethics**, 99, 1, pp. 5-17.
13. Heikal, Mohd., Muammar Khaddafi, Ainatul Ummah, (2014), "Influence Analysis of Return on Assets (ROA), Return on Equity (ROE), Net Profit Margin (NPM), Debt To Equity Ratio (DER), and current ratio (CR), Against Corporate Profit Growth In Automotive In Indonesia Stock", **International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences**, December 2014, Vol. 4, No. 12.
14. Hughes, J. P. and Mester, L. J. (2008). **Efficiency in Banking: Theory, Practice, and Evidence** Working Paper No. 08-1.
15. Innocent Enekwe Chinedu, Okwo Ifeoma Marry & Ordu Monday Mattew, (2013), "Financial Ratio Analysis as a Determinant of Profitability in Nigerian Pharmaceutical Industry” **Internal Journal of Business and Management**; Vol. 8, NO. 8; 2013.

16. JAPM, (2017), "**The Jordanian Association of Pharmaceutical Manufacturers (JAPM)**, Request For Quotes, retained from:
http://www.japm.com/Public/main_english.aspx?Lang=2&Page_ID=101
17. Jensen, M.C. 2002. **Value maximization, stakeholder theory, and the corporate objective function**. Business Ethics Quarterly 12: 235–256.
18. Jumono Sapto Jumono, Noer Azam Achsani , Dedi Budiman Hakim , Muhammad Fidaus,(2016), "The Effect of Loan Market Concentration on Banking Rentability: A Study of Indonesian Commercial Banking, Dynamics Panel Data Regression Approach", **International Journal of Economics and Financial Issues**, 2016, 6(1), 207-213.
19. Jumono, Sapto, Noer A. Achsani , Dedi B. Hakim & Muhamad Fidaus, (2015), "Market Concentration, Market Share, and Profitability (Study at Indonesian Commercial Banking in the Period of 2001-2012), **Asian Social Science**; Vol. 11, No. 27; 2015
20. Kujewska, A (2016). **Determinants of the return on equity ratio (ROE) on the example of companies from metallurgy and mining sector in Poland**” Metabk” 55(2) 285-288, (2016).
21. Magoro, Mutshinyani, (2009)," **A study of the relationship between market Share and Profitability in listed South African retail companies**", A research project submitted to the Gordon Institute of Business Science, University of Pretoria, in partial fulfillment of the requirements for the degree of Masters of Business Administrations.
22. Makori, Daniel Mogaka and Jagongo, Ambrose, (2013), "**Working Capital Management and Firm Profitability: Empirical Evidence from Manufacturing and Construction Firms Listed on Nairobi Securities Exchange, Kenya**", International Journal of Accounting and Taxation, Vol. 1 No. 1, December 2013.

23. Max-Peter Menzel and Sebastian Henn, (2010), "**Emerging Clusters, Theoretical, Empirical and Political Perspectives on the Initial Stage of Cluster Evolution**",
Published in print: 28 May 2010.
24. Mishra Pulak, Tamal Chandra, (2010), "Mergers, Acquisitions and Firms' Performance: Experience of Indian Pharmaceutical Industry", **Eurasian Journal of Business and Economics** **2010**, 3 (5), 111-126.
25. Moones Ahrari , Mansour Garkaz,(2014)," Relation between Stock Market Share and Stock Returns in Tehran Stock Exchange, **International Journal of Basic Sciences & Applied Research**. Vol., 3 (SP), 284-286, 2014.
26. O'Regan, N., 2002. Market share: The conduct to future success? **European Business Review**, 14(4): 287-293.
27. O'Boyle EH, Forsyth DR, Banks GC, McDaniel MA., (2012), "A meta-analysis of the Dark Triad and work behavior: a social exchange perspective", **Journal Appl Psychol**. 2012 May;97(3):557-79.
28. Pearce, J.A. and R.B. Robinson, 2003. **Strategic management**. Pennsylvania, USA: McGraw-Hill/Irwin.
29. Ritz, Robert A, (2008)" **Strategic incentive for market share"** **International Journal of Organization** 26.p.586-597.
30. Simeneh, Kumlachew Yeshambel, (2012), "Market share, Concentration and Profitability of Ethiopian Leather Industry", **Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Masters of Arts in Economics** (Competition Policy and Regulatory Economics), Addis4 Ababa University Addis Ababa, Ethiopia, 1-10

31. Srivastava india Abhinna, (2017)K “Diagnosing Inter Firm Profitability of Pharmaceutical Industry: an Empirical Analysis for India”, Int J Cur Rev, **Section: Technology Sci. Journal**, Vol 9, Issue 9, May 2017.
32. Talat, Afza and Nazir, Mian Sajid, (2008), "Working Capital Approaches and Firm's Returns", **Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences** Vol. 1, No. 1 (2008).
33. Waheed Hussain (2012). Corporations, profit maximization and the personal sphere", **Economics and Philosophy**, 28, pp 311-331, 2012.
34. www.alrai.com/articles/579886.html 2013/4116

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1) مخرجات التحليل الإحصائي

ملحق رقم (2) مدخلات التحليل الإحصائي

ملحق رقم (1)

مخرجات التحليل الاحصائي

```
GET DATA /TYPE=XLSX
/FILE='C:\Users\Admin\Desktop\omar - Copy.xlsx'
/SHEET=name 'Sheet1'
/CELLRANGE=full
/READNAMES=on
/ASSUMEDSTRWIDTH=32767.
EXECUTE.
DATASET NAME DataSet1 WINDOW=FRONT.
CORRELATIONS
/VARIABLES=ShareMarkiting ROCW ROA ROE
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

[DataSet1]

		Correlations			
		Share Markiting	ROCW	ROA	ROE
Share Markiting	Pearson Correlation	1	-.049	.184	.182
	Sig. (2-tailed)		.776	.283	.288
	N	36	36	36	36
ROCW	Pearson Correlation	-.049	1	.342*	-.004
	Sig. (2-tailed)	.776		.041	.982
	N	36	36	36	36
ROA	Pearson Correlation	.184	.342*	1	.515**
	Sig. (2-tailed)	.283	.041		.001
	N	36	36	36	36
ROE	Pearson Correlation	.182	-.004	.515**	1
	Sig. (2-tailed)	.288	.982	.001	
	N	36	36	36	36

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

REGRESSION

/MISSING LISTWISE

Notes

Output Created	05-JUL-2017 22:12:36	
Comments		
Input	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	42
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each pair of variables are based on all the cases with valid data for that pair.
Syntax	CORRELATIONS	
	/VARIABLES=ShareMarkiting ROCW ROA ROE	
	/PRINT=TWOTAIL NOSIG	
		/MISSING=PAIRWISE.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.01

/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA

/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)

/NOORIGIN

/DEPENDENT ROCW

/METHOD=ENTER ShareMarkiting.

Regression**Notes**

Output Created	06-JUL-2017 14:52:17	
Comments		
Input	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	42
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT ROCW /METHOD=ENTER ShareMarkiting.
Resources	Processor Time	00:00:00.08
	Elapsed Time	00:00:01.37
	Memory Required	1540 bytes
	Additional Memory	0 bytes
	Required for Residual Plots	

[DataSet1]

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Share Markiting ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: ROCW

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.049 ^a	.002	-.027	.49982002

a. Predictors: (Constant), Share Markiting

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.021	1	.021	.083	.776 ^b
	Residual	8.494	34	.250		
	Total	8.515	35			

a. Dependent Variable: ROCW

b. Predictors: (Constant), Share Markiting

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.202	.114		1.773	.085
	Share Markiting	-.134	.467	-.049	-.287	.776

a. Dependent Variable: ROCW

REGRESSION

```

/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT ROA
/METHOD=ENTER ShareMarkiting.

```

Regression**Notes**

Output Created		06-JUL-2017 14:53:58
Comments		
Input	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	42
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT ROA /METHOD=ENTER ShareMarkiting.
Resources	Syntax	
	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.01
	Memory Required	1540 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

[DataSet1]

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Share Markiting ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: ROA

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.184 ^a	.034	.005	12.7473320

a. Predictors: (Constant), Share Markiting

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	193.579	1	193.579	1.191	.283 ^b
	Residual	5524.812	34	162.494		
	Total	5718.392	35			

a. Dependent Variable: ROA

b. Predictors: (Constant), Share Markiting

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.053	2.904		-.363	.719
	Share Markiting	13.000	11.911	.184	1.091	.283

a. Dependent Variable: ROA

REGRESSION

/MISSING LISTWISE

/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA

/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)

/NOORIGIN

/DEPENDENT ROE

/METHOD=ENTER ShareMarkiting.

Regression

Notes

Output Created		06-JUL-2017 14:54:17
Comments		
Input	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	42
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.

Syntax	REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT ROE /METHOD=ENTER ShareMarkiting.										
Resources	<table> <tr> <td data-bbox="500 659 797 695">Processor Time</td><td data-bbox="1015 659 1146 695">00:00:00.00</td></tr> <tr> <td data-bbox="500 705 797 741">Elapsed Time</td><td data-bbox="1015 705 1146 741">00:00:00.04</td></tr> <tr> <td data-bbox="500 751 797 787">Memory Required</td><td data-bbox="833 751 948 787">1540 bytes</td></tr> <tr> <td data-bbox="500 798 797 833">Additional Memory</td><td data-bbox="833 798 948 833">0 bytes</td></tr> <tr> <td data-bbox="500 844 797 879">Required for Residual Plots</td><td data-bbox="833 844 948 879"></td></tr> </table>	Processor Time	00:00:00.00	Elapsed Time	00:00:00.04	Memory Required	1540 bytes	Additional Memory	0 bytes	Required for Residual Plots	
Processor Time	00:00:00.00										
Elapsed Time	00:00:00.04										
Memory Required	1540 bytes										
Additional Memory	0 bytes										
Required for Residual Plots											

[DataSet1]

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Share Markiting ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: ROE

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.182 ^a	.033	.005	71.8018967

a. Predictors: (Constant), Share Markiting

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6014.395	1	6014.395	1.167	.288 ^b
	Residual	175287.421	34	5155.512		
	Total	181301.815	35			

a. Dependent Variable: ROE

b. Predictors: (Constant), Share Markiting

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-28.602	16.358		-1.748	.089
	Share Markiting	72.463	67.090	.182	1.080	.288

a. Dependent Variable: ROE

ملحق رقم (2)

مدخلات التحليل الاحصائي

أولاً: الإيرادات التشغيلية للشركات عينة الدراسة والإيرادات التشغيلية لقطاع الصناعات الدوائية في الأردن

الإيرادات التشغيلية للقطاع	الإيرادات التشغيلية	السنة	الرمز	اسم الشركة
87892405	46229986	2010	141012	دار الدواء للتنمية والاستثمار
86238749	41054922	2011		
98435610	42727786	2012		
101135048	49377571	2013		
127364559	68969440	2014		
103619056	62139204	2015		
87892405	1282390	2010	141023	المركز العربي للصناعات الدوائية
86238749	962375	2011		
98435610	1744586	2012		
101135048	923805	2013		
127364559	796976	2014		
103619056	333825	2015		
87892405	12834331	2010	141073	الشرق الاوسط للصناعات الدوائية والكيمائية والمستلزمات الطبية
86238749	5982489	2011		
98435610	8111306	2012		
101135048	10403661	2013		
127364559	6634330	2014		
103619056	5413501	2015		
87892405	20890027	2010	141204	الأردنية لإنتاج الأدوية
86238749	29163326	2011		
98435610	35853042	2012		
101135048	26128822	2013		
127364559	29648862	2014		
103619056	14920159	2015		
87892405	4995087	2010	141210	الحياة للصناعات الدوائية
86238749	6269094	2011		

98435610	8443660	2012		
101135048	9807369	2013		
127364559	10888015	2014		
103619056	10512347	2015		
87892405	1660584	2010	141219	فيلادلفيا لصناعة الأدوية
86238749	1727540	2011		
98435610	1255254	2012		
101135048	4493820	2013		
127364559	10426936	2014		
103619056	10300020	2015		

ثانياً: الحصة السوقية للشركات عينة الدراسة

الرقم	اسم الشركة	الرمز	السنة	الحصة السوقية
1	<u>دار الدواء للتنمية والاستثمار</u>	<u>141012</u>	2010	0.52598
			2011	0.47606
			2012	0.43407
			2013	0.48823
			2014	0.54151
			2015	0.59969
2	<u>المركز العربي للصناعات الدوائية</u>	<u>141023</u>	2010	0.01459
			2011	0.01116
			2012	0.01772
			2013	0.00913
			2014	0.00626
			2015	0.00322
3	<u>الشرق الاوسط للصناعات الدوائية والكيمائية</u> <u>والمستلزمات الطبية</u>	<u>141073</u>	2010	0.14602
			2011	0.06937
			2012	0.08240
			2013	0.10287
			2014	0.05209

0.05224	2015			
0.23768	2010	<u>141204</u>	<u>الأردنية لإنتاج الأدوية</u>	4
0.33817	2011			
0.36423	2012			
0.25836	2013			
0.23279	2014			
0.14399	2015			
0.05683	2010	<u>141210</u>	<u>الحياة للصناعات الدوائية</u>	5
0.07269	2011			
0.08578	2012			
0.09697	2013			
0.08549	2014			
0.10145	2015			
0.01889	2010	<u>141219</u>	<u>فيلادلفيا لصناعة الأدوية</u>	6
0.02003	2011			
0.01275	2012			
0.04443	2013			
0.08187	2014			
0.09940	2015			
0.1662		الوسط الحسابي		
0.1809		الانحراف المعياري		
0.0856		الوسيط		
0.5997		أكبر قيمة		
0.0032		أقل قيمة		

ثالثاً: الأرباح قبل الفوائد والضرائب للشركات عينة الدراسة

الأرباح قبل الفوائد والضرائب	السنة	الرمز	اسم الشركة
10944226	2010	141012	دار الدواء للتنمية والاستثمار
-4097823	2011		
-1779331	2012		
6737186	2013		
8885792	2014		
6079312	2015		
131063	2010	141023	المركز العربي للصناعات الدوائية
-1104116	2011		
-629054	2012		
-851442	2013		
-1018184	2014		
-1133575	2015		
1165383	2010	141073	الشرق الاوسط للصناعات الدوائية والكيمياوية والمستلزمات الطبية
-3409502	2011		
-61012	2012		
646971	2013		
-1303374	2014		
-3054165	2015		
3373571	2010	141204	الأردنية لإنتاج الأدوية
2741699	2011		
214873	2012		
-793779	2013		
-5451664	2014		
-9641468	2015		
613126	2010	141210	الحياة للصناعات الدوائية
1132906	2011		
2067476	2012		
2378406	2013		
2737151	2014		
2571218	2015		

-405754	2010	141219	فيلادلفيا لصناعة الأدوية
-158525	2011		
-445559	2012		
793198	2013		
3291631	2014		
3018548	2015		

رابعاً: رأس المال العامل للشركات عينة الدراسة

رأس المال العامل	السنة	الرمز	اسم الشركة
44929469	2010	141012	دار الدواء للتنمية والاستثمار
32847604	2011		
16867419	2012		
24313573	2013		
24977315	2014		
20963497	2015		
3389175	2010	141023	المركز العربي للصناعات الدوائية
3509277	2011		
1629804	2012		
-703767	2013		
-3269187	2014		
-1708207	2015		
772825	2010	141073	الشرق الاوسط للصناعات الدوائية والكيمائية والمستلزمات الطبية
-3619185	2011		
-4128547	2012		
-1279464	2013		
-3766995	2014		
-6786856	2015		
19245700	2010	141204	الأردنية لإنتاج الأدوية
27864682	2011		
19944445	2012		
20803711	2013		

14574273	2014		
10880971	2015		
5031883	2010	141210	الحياة للصناعات الدوائية
5563813	2011		
6584210	2012		
7726720	2013		
8412949	2014		
8627438	2015		
1423903	2010	141219	فيلا دلفيا لصناعة الأدوية
1173988	2011		
587781	2012		
1441215	2013		
4023107	2014		
5981503	2015		

خامساً: العائد على رأس المال العامل للشركات عينة الدراسة

العائد على رأس المال العامل	السنة	الرمز	اسم الشركة
0.243586809	2010	141012	دار الدواء للتنمية والاستثمار
-0.124752569	2011		
-0.105489227	2012		
0.277095678	2013		
0.355754492	2014		
0.289995128	2015		
0.038671063	2010	141023	المركز العربي للصناعات الدوائية
-0.314627771	2011		
-0.38596911	2012		
1.209835073	2013		
0.311448687	2014		
0.663605172	2015		
1.507951994	2010	141073	الشرق الاوسط للصناعات الدوائية والكيمائية والمستلزمات الطبية
0.942063476	2011		

0.014778081	2012		
-0.505657838	2013		
0.345998336	2014		
0.450011758	2015		
0.175289597	2010	141204	الأردنية لإنتاج الأدوية
0.098393335	2011		
0.010773576	2012		
-0.038155644	2013		
-0.374060785	2014		
-0.886085258	2015		
0.121848223	2010	141210	الحياة للصناعات الدوائية
0.203620431	2011		
0.314005173	2012		
0.307815736	2013		
0.325349767	2014		
0.298027989	2015		
-0.284959018	2010	141219	فيلا دلفيا لصناعة الأدوية
-0.135031193	2011		
-0.758035731	2012		
0.550367572	2013		
0.818181321	2014		
0.504647076	2015		
0.179619205		الوسط الحسابي	
0.493225251		الانحراف المعياري	
0.22360362		الوسيط	
1.507951994		أكبر قيمة	
-0.886085258		أقل قيمة	

سادساً: العائد على الأصول للشركات عينة الدراسة

الرقم	اسم الشركة	الرمز	السنة	العائد على الأصول
1	دار الدواء للتنمية والاستثمار	141012	2010	10.47
			2011	-4.59
			2012	-2.14
			2013	6.37
			2014	8.6
			2015	6.49
2	المركز العربي للصناعات الدوائية	141023	2010	1.28
			2011	-13
			2012	-7.44
			2013	-10.48
			2014	-12.59
			2015	-15.48
3	الشرق الاوسط للصناعات الدوائية والكيمائية والمستلزمات الطبية	141073	2010	4
			2011	-13.5
			2012	-0.23
			2013	2.52
			2014	-6.11
			2015	-16.02
4	الأردنية لإنتاج الأدوية	141204	2010	5.39
			2011	3.56
			2012	0.04
			2013	-1.21
			2014	-9.36
			2015	-19.97
5	الحياة للصناعات الدوائية	141210	2010	4.43
			2011	7.63
			2012	12.57
			2013	13.79
			2014	14.41
			2015	12.83
6	فيلادلفيا لصناعة الأدوية	141219	2010	-10.23

-3.73	2011			
-12.18	2012			
15.72	2013			
40.38	2014			
27.67	2015			
1.108055556		الوسط الحسابي		
12.78212096		الانحراف المعياري		
0.66		الوسيط		
40.38		أكبر قيمة		
-19.97		اقل قيمة		

سابعاً: العائد على حقوق الملكية للشركات عينة الدراسة

الرقم	اسم الشركة	الرمز	السنة	العائد على حقوق الملكية
1	دار الدواء للتنمية والاستثمار	141012	2010	15.43
			2011	-10.87
			2012	-7.85
			2013	9.49
			2014	11.6
			2015	7.54
2	المركز العربي للصناعات الدوائية	141023	2010	1.29
			2011	-18.45
			2012	-13.45
			2013	-18.67
			2014	-31.76
			2015	-57.78
3	الشرق الاوسط للصناعات الدوائية والكيمائية والمستلزمات الطبية	141073	2010	3.43
			2011	-51.15
			2012	-13.04
			2013	-6.28

-49.04	2014			
-412.37	2015			
5.57	2010	141204	الأردنية لإنتاج الأدوية	4
4.62	2011			
-4.45	2012			
-5.75	2013			
-29.69	2014			
-55.46	2015			
4.56	2010	141210	الحياة للصناعات الدوائية	5
8.24	2011			
14.05	2012			
15.15	2013			
16.15	2014			
14.28	2015			
-14.24	2010	141219	فيلادلفيا لصناعة الأدوية	6
-8.27	2011			
-23.62	2012			
22.41	2013			
51.01	2014			
31.36	2015			
-16.55583333		الوسط الحسابي		
71.97257721		الانحراف المعياري		
-5.1		الوسيط		
51.01		أكبر قيمة		
-412.37		أقل قيمة		